

انتخابات أيلول:

قربت نهاية حزب العمل
وأنته «غزوة» باراك الخاطفة
وأبرزت التصويت الطائفي!

صفحة (٣) ة

قضايا وآراء

الضم السياسي
تحت ستار «التعاون
الاقتصادي»!

صفحة (٥) ة

المنتهد الاسرائيلي

الثلاثاء ٢٠١٩/١٠/١٥ الموافق ١٦ صفر ١٤٤١ هـ العدد ٤٣٨ السنة السابعة عشرة

المنتهد الاسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مدرار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

نتيهاهو يشدد قبضته على الليكود منعاً لأي انقلاب افتراضي عليه!

منظومة القضاء العسكرية الإسرائيلية تتواطأ مع عمليات تحويل أسرى فلسطينيين اعتقالوا بموجب إجراء جنائي إلى الاعتقال الإداري بدلاً من الإفراج عنهم، وأكدت أنه بذلك تؤكد هذه المنظومة أنها تندرج ضمن أذرع نظام الاحتلال الأكثر أذية وأنها ليست سوى جهاز آخر في منظومة إدامة سيطرة إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

حذرت منظمة إسرائيلية لحقوق الإنسان من مغبة تتواطأ منظومة القضاء العسكرية الإسرائيلية مع عمليات تحويل أسرى فلسطينيين اعتقالوا بموجب إجراء جنائي إلى الاعتقال الإداري بدلاً من الإفراج عنهم، وأكدت أنه بذلك تؤكد هذه المنظومة أنها تندرج ضمن أذرع نظام الاحتلال الأكثر أذية وأنها ليست سوى جهاز آخر في منظومة إدامة سيطرة إسرائيل على الشعب الفلسطيني.

وقالت منظمة «بتسليم» (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) في سياق تقرير جديد لها صدر قبل عدة أيام:

تستخدم إسرائيل نوعين من الإجراءات لزع فلسطينيي الضفة الغربية في السجون: الإجراء الجنائي والإجراء الإداري. في بعض الحالات يجري اعتقال شخص بهدف التحقيق معه فقط عند نهاية التحقيق يصدر القرار بخصوص أي من الإجراءين تختار الدولة - هذا إذا اختارت - للمضي في إجراءات إدخاله إلى السجن. ويُفترض أن الإجراءين يختلفان تماماً لكن الفرق في الواقع الفعلي أقل من الفرق الشكلية: في الإجراء الجنائي تقدم الدولة لدى محكمة عسكرية لائحة اتهام ضد المتهم، ولكن بشكل عام تكون الأدلة في هذه القضايا - مهما كانت غرضة للتشكيك - واهية وتقتصر عادة على اعتراف المتهم أو إبدائه استناداً إلى اعتراف شخص آخر ضده. لكن الأدلة على أية حال تكاد لا تلعب دوراً في الإجراء إذ أن المحكمة لا تعقد جلسة إثبات للنظر في الأدلة إلا في حالات استثنائية. ما يحدث عادة هو أن الملفات تُغلق دون أن تنظر فيها المحكمة حيث تعقد النيابة مع الدفاع صفقة اعتراف يتفق فيها على أن يعترف المتهم عادة مقابل شطب بعض بنود لائحة الاتهام - وبقبل عقوبة معينة. وفي هذه الحالة لا يبقى لقضاة المحكمة سوى المصادقة على الصفقة التي تفت خارج إطار الإجراء القضائي ومنحها صفة حكم قضائي. وتفيد المعطيات حتى نهاية شهر آب ٢٠١٩ أن إسرائيل تحتجز ٢٨٥١ فلسطينياً من سكان الضفة الغربية يقضون عقوبة السجن وفقاً لقرار حكم قضائي.

وأضاف التقرير: إن من يوقع أمر الاعتقال في إجراء الاعتقال الإداري هو قائد المنطقة العسكرية الوسطى وذلك استناداً إلى أدلة تبقى محجوبة عن المعتقل، الذي لا يعرف حتى ما هي التهمة الموجهة إليه. لا يتم إطلاع المتهم ولما حمائه على الأدلة حتى في حالة الاستئناف على أمر الاعتقال، وبالتالي لا يمكنها حتى محاولة تفنيذ الأدلة. وتفيد المعطيات حتى نهاية شهر آب ٢٠١٩ أن إسرائيل تحتجز ٤١٣ فلسطينياً من سكان الضفة الغربية رهن الاعتقال الإداري. الفرق الجوهرية والأساسية بين الإجراءين هو موعد الإفراج عن الأسير: في الإجراء الجنائي تكون العقوبة نهائية بحيث يعرف الأسير أنه سيفرج عنه ويعود إلى منزله عند انتهاء فترة محكوميته. خلافاً لذلك، في إجراء الاعتقال الإداري يمكن تمديد أمر الاعتقال مراراً وتكراراً من دون تحديد عدد المرات؛ ويمكن القيام بذلك حتى في يوم الإفراج عن المعتقل. من هنا فالمعتقلون الإداريون لا يعلمون مطلقاً متى سيتم الإفراج عنهم، وكل ما يعلمونه هو مدة «الوجبة» الحالية من الاعتقال الإداري.

وأشار التقرير إلى أنه في عدد من الحالات التي حققت فيها «بتسليم» ألغى الجيش حتى هذا الفرق وأمر باعتقال الأسرى إدارياً فور انتهاء محكوميتهم التي فرضتها المحكمة العسكرية. وتم تبليغ الأسير بأنه معتقل إدارياً عند موعد الإفراج عنه وهو في خضم استعداده للعودة إلى منزله واستعداد أفراد أسرته لاستقباله. ويدخل هذا الأداء الأسرى وأسرتهم في تؤثر لا يطاق وحالة من انعدام اليقين بخصوص موعد الإفراج، ناهيك عن تداعيات ذلك على بقية الأسرى الذين باتوا يخشون عدم الإفراج عنهم لدى انتهاء محكوميتهم. وختتم التقرير: تتواطأ المحاكم العسكرية مع هذا الأداء إذ تصادق في جميع الحالات على تحويل الأسرى إلى الاعتقال الإداري بدلاً من الإفراج عنهم. وبذلك تؤكد هذه المحاكم أنها تندرج ضمن أذرع نظام الاحتلال الأكثر أذية وأنها ليست سوى جهاز آخر في منظومة إدامة سيطرة إسرائيل على الشعب الفلسطيني.



(أبنا)

الليكود... ننتيهاهو ضمانة التماسك.

الناخب سيكون قد منح حصانة لنتيهاهو، والمواطن الذي يصوت لصالحه سيسمى بالضرورة ضد حكم القانون ومن أجل أن تصبح المحكمة ناعراً للحكم والمقربين.»

وقال بنيامين بيغن قبل ذلك إنه «من المستحيل بالنسبة لي التصويت لصالح الليكود، لا يمكنك الاستمرار في التصرف على هذا النحو وتتوقع الجائزة كذلك. أعرف بعض الأشخاص الآخرين الذين يرون أن هذا السلوك يقوض فكرة تصويتهم لصالح الليكود. فهناك ثمن لمثل هذه الغطرسة.»

التطرف اليميني، الذي يتضمن شراكة مع طلاب كهانا، أمراً طبيعياً». وتابع إيتان «يستخدم ننتيهاهو بشكل صارخ المبادئ التي تعلمها من مستشاره الأسطوري أرتور فينكلشتاين. ووفقاً له، فإن التحريض ضد الأقليات مثل اليسار والعرب، يمكن أن يساعده في الانتخابات. كذلك فإن الحكومة خرجت بشكل صارخ ضد الشرطة والمستشار القانوني والإعلام، كما لو كان الجميع يتآمرون ضدها. وبناءً على انتهاك هذه المؤسسات المهمة، يدعو ننتيهاهو الجمهور لدعمه.» وقال إيتان «إن انتخاب ننتيهاهو ليس في صالح الدولة قط، بل إن

القائمة المشتركة تضغط لعقد جلسة طارئة للكنيست لبحث سبل التصدي للعنف والجريمة في المجتمع العربي

المجتمع العربي دون رادع، وعليهما تحمل مسؤولية ذلك.

وعم الإضراب أول أمس عرعة وعارة، احتجاجاً على استفحال العنف والجريمة ومقتل شاب. وشمل الإضراب كافة المرافق وأقسام المجلس المحلي وجهاز التربية والتعليم.

وتجرى في الرملة اليوم الثلاثاء مظاهرة قطرية في إطار الهبة الشعبية ضد العنف والجريمة. ودعت لجنة المتابعة إليها في أعقاب محاولة قتل الشيخ علي الدنف أحد قادة الحركة الإسلامية في المدينة. وازدادت أعمال العنف والجريمة في المجتمع العربي بوتيرة خطيرة في الأشهر الأخيرة، وارتفع عدد ضحايا جرائم القتل بمقتل الشباب محمد عدنان ضعيف من عارة إلى ٧٤ شخصاً، بينهم ١١ امرأة، منذ مطلع العام الجاري ٢٠١٩ ولغاية اليوم، فيما قتل ٧٦ مواطناً عربياً في جرائم

استمرت أعمال العنف والجريمة في عدة بلدات عربية في إسرائيل أمس وأول أمس بالرغم من الاحتجاجات المتتالية والمتواصلة منذ أكثر من أسبوعين مندة بالعنف والجريمة وداعية إلى اجتثاث جذورها من المجتمع العربي.

ووقعت مثل هذه الأعمال خلال اليومين الفائتين في كل من حيفا وحورة وقلنسوة والطيبة وطمرة.

وأعلنت القائمة المشتركة أنها تقدمت، قبل أيام، بطلب عقد جلسة طارئة للكنيست لبحث سبل التصدي للعنف والجريمة في المجتمع العربي. وأكدت أنها تضغط في كل الاتجاهات لعقد جلسة كهذه.

وقالت القائمة في بيان صادر عنها إن رئيس الحكومة، بنيامين ننتيهاهو، هو المسؤول الأول، إلى جانب وزير الأمن الداخلي، غلعاد إردان، عن انعدام الأمن الشخصي وانتشار السلاح في البلدات العربية واستفحال العنف في

تحليلات إسرائيلية:

سياسة ننتيهاهو الخارجية والأمنية تعرضت لطعنة قوية!

تجاهل ترامب الهجوم الإيراني على السعودية وتخليه عن الأكراد هما إشارتا تحذير إلى إسرائيل بأنها لا تستطيع الاعتماد على صديق ننتيهاهو

المحور الشيعي الراديكالي بقيادة إيران ازداد كثيراً مؤخراً، وأحد أسباب ذلك هو الضرر المستمر الذي تتسبب به العقوبات الأميركية للاقتصاد الإيراني. وسبب آخر هو أن لدى الإيرانيين الآن ثلاث طرق عمل محتملة للخروج من هذا الوضع الأولي - العودة إلى طاوله المفاوضات والتفاوض مع الولايات المتحدة بشأن إدخال تغييرات على الاتفاق النووي ومشروع الصواريخ - الثانية - زيادة عمليات التخريب والمضايقات ضد الملاحة في الخليج وضد حلفاء الولايات المتحدة بحيث لا يكون هناك مفر لتزامب، وسيضطر إلى الرد أيضاً عسكرياً. في مثل هذه الحالة يمكن أن يتعرض إسرائيل أيضاً للهجوم وترد. والثالثة هو أن يسرع الإيرانيون في تطوير سلاح نووي من دون الانتقال إلى القنبلة.

هذا أيضاً ستضطر إسرائيل إلى اتخاذ قرار ما إذا كانت ستسمح للإيرانيين بالتقدم نحو القنبلة النووية، أم أنها ستوقف العملية. وأشار إلى أن كل واحدة من طرق العمل هذه لا تشكل بشري جيدة لإسرائيل، وخصوصاً بعد أن اتضح مره ثلث المرة أن ترامب ليس حليفاً موثوقاً به. ومن أراد حلفاً دفاعياً مع ترامب، وحتى قدم ذلك كعامل جذب انتخابي، يدرس بالتاكيد الآن مجدداً إذا كان مثل هذا الحلف مرغوباً فيه وخصوصاً عندما يكون في البيت الأبيض رئيس انزعلي يخرق كل اتفااق وقفته الولايات المتحدة. وفي هذه الأثناء، الإيرانيون يستخدمون الضغط ويصعدون نجاحات في الخليج. والدول العربية السنية المعتدلة التي يُست من ترامب تبدأ في مغالبة إيران. في وضع كهذا أصبحت فرص تطبيع العلاقات بين إسرائيل وجاراتها القربيات والبعديات في الشرق الأوسط ضعيفة. كذلك أيضاً فرص الاستعانة بهذه الدول للتوصل إلى اتفاقات سلام وتطبيع مع الفلسطينيين. في مثل هذا الوضع فإن صفقة القرن، لتزامب يمكن أن تدجج تصعيداً لأن تحقق تهدئة. وفي الخلاصة، على إسرائيل أن تتعود مجدداً على فكرة أنها ستضطر وحدها، عاجلاً أم آجلاً، إلى مواجهة التهديد الإيراني.

- السياسية وفي الراي العام تدعم إسرائيل، وتقدر مكانتها الإقليمية، ومستعدة لمساعدتها. لكن التجربة الكرديّة تدل على أن كل شيء يمكن أن يتغير فجأة، فالمصالح تأتي وتذهب. وفي هذه الأيام بالذات، وعندما ننظر إلى الورا، إلى حروب إسرائيل، نتذكر أن هذه القوة هي المرسة الأساسية التي يمكن الاعتماد عليها.

وكان المحلل العسكري لموقع «واينت» رون بن يشاي أشار إلى أن الهجوم الإيراني ضد السعودية يوم ١٤ أيلول الماضي لم يكن لدى الأميركيين والسعوديين، وأيضاً لدى أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، أي تحذير منه. وصحيح أنه ليس من المفترض بالاستخبارات الإسرائيلية أن تتوقف مواردها في الدفاع عن منشآت النفط السعودية، لكن الهجوم قام به أفراد من سلاح الجو في الحرس الثوري الإيراني، وهذا طرف يتعين على إسرائيل أن تعرف ما الذي يخطط له وكيف.

بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الهجوم جرى بواسطة صواريخ بحرية وطائرات من دون طيار حقلت مئات الكيلومترات، تقريبا ألف كيلومتر، على علو منخفض وضمن مسار التفافي ومتعرج، بصورة أبتت كل منظومات الرادار والإنذار الأميركية والعراقية والكويتية في الظلام، بصورة مضاعفة. لقد كان الهجوم دقيقاً، أصاب على بعد متر تقريبا لا أكثر النقطة المستهدفة، وبمستوى تستطيع القيام به فقط جيوش وصناعات أمنية متطورة، ولذا ليس غريباً أن الهجوم الذي نفذ أضاء جميع الأضواء الحمراء في إسرائيل. وبرأيه ثمة شيء آخر فاجأ إسرائيل هو الاستخدام الناجح الذي قامت به إيران للصواريخ البحرية والطائرات من دون طيار من إنتاج صناعتها.

وتطرق بن يشاي إلى احتمال وقوع حرب قريبة فقال: في الحقيقة، ليس لدى الجهات الأمنية في إسرائيل أي معلومات أو تقديرات يتوقع حرباً في وقت قريب، لا حتى هجوماً مفاجئاً محدوداً. لكن احتمال وقوع مواجهة كبيرة مع

أن قطع علاقته بالحزب الديمقراطي، وتجاهل ترامب الهجوم على السعودية والتخلي عن الأكراد هما إشارتا تحذير لإسرائيل بأنها لا تستطيع الاعتماد على صديق ننتيهاهو في البيت الأبيض. ويسعى ترامب لإنهاء التدخل العسكري الأميركي في الشرق الأوسط، وتحظى سياسته بدعم الجمهور والمنظومة السياسية في الولايات المتحدة، وجهود ننتيهاهو لعرقلة هذا التوجه الأميركي وتغييره، وإحباط التسوية مع إيران، ستثير فقط المشاكل.

وختمت «هارتس» بأن ننتيهاهو يتولى أيضاً منصب وزير الدفاع، وهو يتحمل المسؤولية عن المفاجآت الاستراتيجية، وعن الإعداد الضعيف لإسرائيل لمواجهة التحول في السياسة الأميركية، والقدرة العسكرية الإيرانية، وهذا هو سبب جوهرى آخر لإنهاء ولايته.

في سياق متصل أكد عضو الكنيست السابق نحمان شاي، الذي شغل منصب الناطق العسكري الإسرائيلي في الماضي، أن ما وصفه بأنه فعل خيانة والذي ارتكبه الولايات المتحدة بحق الأكراد، ينبغي أن يخرج إسرائيل من طمأنينتها، وله أهمية هائلة تتخطى أي قرار آخر اتخذته الرئيس دونالد ترامب.

وأضاف شاي في سياق تعليق نشره في موقع «واينت» الإلكتروني أنه جرى مؤخراً حديث عن حلف دفاعي بين إسرائيل والولايات المتحدة، ومع أن الفكرة جميلة، فثمة فكرة أخرى إلى جانبها وهي صحيحة الآن أكثر من أي وقت مضى، وفوها أن على إسرائيل أن تؤسس وجودها وأمنها بالاعتماد على قوتها فقط. وبهذه الطريقة فقط ستتنجو، فقط بذلك ستقل من خطر تخلي أحد ما عنها في وقت الشدة.

وأنهى شاي قائلاً: من المعقول ألا يقلب علينا ترامب غداً أو بعد غد، وعلى الرغم من تصريحاته التي قال فيها إنه «من المؤسف أننا دخلنا إلى الشرق الأوسط، لا تزال هناك قوى كبيرة في الكونغرس وفي المؤسسة الأمنية

وقالت تحليلات إسرائيلية إن سياسة رئيس الحكومة بنيامين ننتيهاهو الخارجية والأمنية تلقت طعنة قوية مؤخراً، وأشارت إلى أن الدليل الأحدث على ذلك هو حدوث تحول في السياسة الأميركية يمثل عليه قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب التخلي عن الأكراد في سورية، وتجاهله إزدياد القدرات العسكرية الإيرانية.

وكتبت صحيفة «هارتس» في افتتاحية خاصة أنشأتها قبل عدة أيام أن هناك مفاجاتين استراتيجيتين قوضتا السياسة الخارجية والأمنية لنتيهاهو، وجعلتا منها أداة فارغة وخيمة المواقب. المفاجأة الأولى كانت الهجوم الناجح على منشآت النفط في السعودية، المنسوب إلى إيران، والذي استقبل بتجاهل أميركي. والمفاجأة الثانية كانت تخلي الرئيس الأميركي ترامب عن الأكراد، وهو ما سمح لتركييا بالقيام باحتلال «المنطقة الآمنة» في الإقليم الكردي في شمال سورية.

وتابعت الصحيفة: فوجئت إسرائيل بالقدرة العلانية التي أظهرها الإيرانيون ضد السعودية، وسارع ننتيهاهو إلى طلب زيادة الميزانية لتعزيز الدفاع الجوي. ولم تكن مفاجاتها أقل حيال الانسحاب الأميركي من شمال سورية. ففي المرة الماضية التي قرر فيها ترامب إخراج قواته من سورية، أعلم إسرائيل بذلك قبل ٢٤ ساعة، وهذه المرة تخلى البيت الأبيض حتى عن مثل هذا الإعلان القصير.

وأشارت إلى أن ننتيهاهو اعتمد في سياسته الخارجية والأمنية على أساسين: تمام مطلق مع ترامب، وتصعيد المواجهة مع إيران وحلفائها، بسلسلة هجمات ازدادت قوة في الأشهر الأخيرة ووصلت حتى إلى العراق ولقد صدق، وسوق ذلك للجمهور، أن ترامب يصفي إلى نصابه ويعمل على انهيار النظام في إيران. لكن للأسف الشديد قطع ترامب الصلة به منذ الانتخابات، ويعمل علنا على تسوية العلاقات مع إيران، ولا يوجد لنتيهاهو حلفاء آخرون في أميركا، بعد

تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ما زال أمام طريق مسدود قبل أسبوع من انتهاء المهلة الأولى!



(ألفب)

نتنياهو، واحتمالات لا تزال مفتوحة.

استيطاني يضم ليبرمان. قد تكون هذه الحكومة تحت علامة سؤال، إذا ما صدر قرار نهائي بتوجيه لوائح اتهام قضائيا ضد نتنياهو، وبمستوى اتهامات تجعل بقاءه على كرسيه أمرا صعبا للغاية. وهذه النقطة بالذات يأخذها ليبرمان بالحسبان، ولكن حسب تجربة ٢٠ عاما، من الصعب توقع ما هي خطوات وقرارات ليبرمان اللاحقة، بمعنى أن كل الاحتمالات واردة، وبذات المستوى.

دينيا، من أحزاب اليمين الاستيطاني، الذي يدعو لتشديد القوانين الدينية، وفرض الشريعة اليهودية على الحكم الإسرائيلي.

وتراجع ليبرمان عن شروطه المطروحة تحت أي ديباجات، سيهدده بخسارة جديفة في قوته البرلمانية. في أي انتخابات مقبلة، خاصة وأن أحد السيناريوهات المطروحة، هي أنه إذا ما شكل نتنياهو الحكومة بتحالف يمين

المهله، رغم أن كل الاحتمالات قائمة.

وإذا ما قرر نتنياهو التمسك بكتاب التكليف، واستغلال كل المدة القانونية، فإن من حقه أن يطلب من ريفلين، بعد انتهاء المهلة الأولى من ٢٨ يوما، أن يمدد له الفترة بـ ١٤ يوما إضافيا. ولكن في حال لم يتراجع «أزرق أبيض» عن موقفه، فإن الاحتمال الوحيد أمام نتنياهو، هو أن يتراجع أفيغدور ليبرمان عن موقفه، وكان نتنياهو قد التقى ليبرمان في الأسبوع الماضي، إلا أن اللقاء لم يتمخض عن شيء.

وحسابات ليبرمان تبقى محكمة لمصلحة بقائه على الساحة السياسية، والأهم بالنسبة له، أن يبقى صاحب وزن اعتباري في أي حكومة ستقوم، وهذا على الرغم من كل ما يطلقه من مواقف تبدو وكأنها «مبدئية»، فحالها هو متمسك بمسألة إتمام سن القانون الذي يفرض على شيان المتدينين المتمرتين الحريديم الخدمة العسكرية، وهو مشروع القانون الذي صاغه الجيش، وقد أقره الكنيست بالقراءة الأولى في شهر تشرين الثاني من العام الماضي، وينتظر القراءة النهائية. ويطلب الحريديم بإجراء تعديلات للتسهيل عليهم، ويساندنهم في هذا اليلكود وتحالف أحزاب المستوطنين.

وكما ذكر من قبل، فإن ليبرمان يتعتن بهذا الموقف، لأنه الخانة الوحيدة التي تضيف له أصواتا، بعد أن رأى نفسه في انتخابات نيسان أنه في المستقبل سيكون أمام خطر عدم اجتياز نسبة الحسم، ومنع قيام حكومة يمين استيطاني، واتجهت إسرائيل إلى انتخابات إعادة، رفعت تمثيل حزب ليبرمان من ٥ مقاعد في انتخابات نيسان إلى ٨ مقاعد حاليا، وحتى مع فائض أصوات.

وكي يعزز ليبرمان موقفه فيما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة، أعرب عن معارضته لمشاركة الجناح المتطرف

الماضي ولها مجتمعة ٧ نواب.

في المقابل، فإن نتنياهو هو واليلكود يصران على تولى الفترة الأولى من رئاسة الحكومة، لكون رئيس الحكومة يمثل عدد نواب أكبر مما يمثله تحالف «أزرق أبيض»، الذي حتى الآن يفاوض فقط باسم نواب كتلته الـ ٣٣. وثانيا، أن اليلكود يعتبر تماسك أحزاب اليمين الاستيطاني سندا له للبقاء في الحكومة.

وفي الأسبوع الماضي، رفض كل من حزب اليلكود وتحالف «أزرق أبيض»، ما أسماه أفيغدور ليبرمان «مخطئا لتشكيل الحكومة»، لتقتصر في المرحلة الأولى، حسب مخطه، على كتلتي اليلكود و«أزرق أبيض»، وحزبه «يسرائيل بيتينو»، على أن يرأس الحكومة في المرحلة الأولى بنيامين نتنياهو، ثم وبالتالي تنتقل الرئاسة إلى بيني غانتس.

وحسب ليبرمان، فإن الكتل الثلاثة تصوغ برنامج الحكومة، ومن ثم تفتح الأبواب أمام الكتل الأخرى، التي توافق على ما أقرته الكتل الثلاثة.

وسارع حزب اليلكود إلى إعلان رفضه المخطط. وأشار في بيان لوسائل الإعلام إلى أن ليبرمان يرفض تشكيل حكومة معارضة لما يسميه اليلكود يسارا، بقصد حكومة برئاسة «أزرق أبيض». وقال مصدر في اليلكود إن مقترح ليبرمان يعني التوجه إلى انتخابات ثالثة، في حين أن «أزرق أبيض» عارض رئاسة بنيامين نتنياهو في المرحلة الأولى، كونه يواجه لوائح اتهام بقضايا فساد.

وكان نتنياهو قد اطلق بالون اختبار، في نهاية أيلول، أي بعد ٣ أيام من تسلمه كتاب التكليف، بأنه سيعد الكتاب فوراً للرئيس ريفلين، لأنه لا يرى احتمالا لتحقيق اختراق في المفاوضات، إلا أن نتنياهو لم يفعل هذا، رغم مرور ١٨ يوما على إعلانه، وهناك شك في أن يفعل هذا حتى يوم انتهاء

تنتهي يوم ٢٣ تشرين الأول الجاري مهلة التكليف الأولى لتشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، والتي سلمها رئيس الدولة رؤوفين ريفلين إلى بنيامين نتنياهو، الذي يحمل هذا التكليف للمرة السادسة في حياته السياسية.

ورغم أن نتنياهو أعلن قبل أكثر من أسبوعين نيته إعادة كتاب يفاوض، إلا أنه لم يفعل ذلك حتى الآن، ويبدو أن إحداث اختراق في المفاوضات المجددة، في الأيام القليلة المقبلة، أمر ضعيف، بسبب التمسك بالمواعيف، وأيضا بسبب عيد الغرش العبري، الذي ينتهي مساء يوم الاثنين من الأسبوع المقبل.

ولا يمكن القول إن الأعياد العبرية، التي اختزلت ٦ أيام من الأيام الـ ٢٨، عدا أيام السبت الأربعة، قد ساهمت في تأخير المفاوضات لتشكيل الحكومة، لأن كل واحدة من الجلسات التي كانت تتقد بين اليلكود وتحالف «أزرق أبيض»، كانت تنتهي من دون حدوث أي تقدم في المفاوضات.

وحسب المواقف المعلنة لدى كل واحد من الطرفين، يبدو صعبا رؤية تراجع أي منهما عن موقفه، لأن في هذا تراجع عن مواقف سياسية، وأيضا شخصية، قد تنعكس سلبا قريبا، على من يتراجع.

تحالف «أزرق أبيض» يرفض أمرين أساسيين بالنسبة لليلكود: الأول، أن تكون الفترة الأولى لرئاسة الحكومة بيد بنيامين نتنياهو، بسبب إمكانية صدور إعلان مبدئي لتوجيه لوائح اتهام بالفساد ضد، وقد يصدر القرار النهائي عن المستشار القانوني للحكومة في الأشهر المقبلة، دون سقف زمني واضح. والثاني، أن «أزرق أبيض» يرفض أن يفاوض اليلكود باسم ٥٥ نائبا، وهم نواب كتل اليلكود- ٣٢ مقعدا، وشاس- ٩ نواب، ويهدوث هتورا- ٧ نواب، ويمينا» التي انشقت إلى كتلتين في الأسبوع

هرتسل، الصهيونية والدولة اليهودية

بقلم: أنطون شلحت

تعريف: صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» عدد جديد (رقم ٦٩) من سلسلة «أوراق إسرائيلية» الإلكترونية تحت عنوان «هرتسل، الصهيونية والدولة اليهودية»، أعدها وقدم لها محرر السلسلة أنطون شلحت.

هنا مقتطفات من التقديم:

تضم هذه الموقفة الإسرائيلية مقاليتين مترجمتين تتناولان مسألتين متصلتين من ناحيتي المبنى والمعنى.

المقالة الأولى ليورام حزوني (هرتسل أراد «دولة يهودية» لا «دولة يهود») يحايج كتابها بأن مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتسل أراد تأسيس «دولة يهودية» لا «دولة يهود» مع كل ما يعنيه المصطلح الأول من دلالات

ترتبط أساسا بعلاقة الصهيونية بالديانة اليهودية. وهو يعني بمحاجمته، أكثر من أي شيء آخر، تفنيد رأي بيتناه كتيرون ويحاولون من خلاله تفادي وصف إسرائيل بأنها «دولة يهودية»، ويؤثرون استخدام المصطلح العبري «دولة اليهود»، ويوحى هذا الاقتلاع للوصف الأفضل لإسرائيل، كحقيقة، هو أنها دولة يشكل اليهود فيها الأغلبية.

والخلاصة التي يتوصل إليها هي أن الادعاء بأن هرتسل لم يكن يقصد إقامة دولة يهودية، وإنما «دولة يهود» محايدة فقط، بعيد جدا عن أن يكون مسألة أكاديمية عتيبة، بل إنه جزء من جهد أيديولوجي متواصل لنزع الشرعية عن فكرة

الدولة اليهودية بوصها الفكرة المؤسسة لدولة إسرائيل. وهذا لا يعني، بالطبع، أن كل من يحمل هذا الزر يقبل، بالضرورة، بكل الإسقاطات الأيديولوجية التي ارتبطت به خلال

السنوات الأخيرة. غير أن هذه الفكرة أصبحت مقبولة ورائجة إلى درجة أنه حتى من يرغبون في استمرار وجود إسرائيل كدولة يهودية عدوا يردونها، وبذا استحالوا شركاء بغير وعي في معركة ترمي إلى اقتلاع الدولة اليهودية، كمثل

أسمي، من قلب الاعراف السياسية الإسرائيلية. ويتابع قوله: ربما كان هذا الترويم للتاريخ الصهيوني يجري بدوافع سليمة وطاره، لكنه يخدم في نهاية المطاف هدفاً واحداً فقط: إنه يقدم مساهمة لا يستهان بها للنضال

المستمر الرامي إلى زعزعة الإيمان بفكرة الدولة اليهودية بين الجمهور اليهودي في إسرائيل وخارجها. ومن الواضح أن من حق أولئك اليمينيين في إحداث مثل هذا التغيير التعبير

عن رغباتهم وأفضلياتهم السياسية. ومع ذلك، لا يدع الفحص الصادق لأفكار هرتسل مكاناً لزع اسمه في هذا الجهد. فليس فقط أن مؤسس الصهيونية السياسية صاغ، بنفسه، مصطلح «الدولة اليهودية»، وإنما اختاره أيضاً عنواناً لمؤلفه المعروف

لنا اليوم باسم «دولة اليهود، وظل هذا العنوان الأخير من حياته في نشاط كل ما يجرى إلى جعله مصطلحاً مقبولاً في مختلف أنحاء العالم، ولم يكن هذا اختياراً لغوياً فحسب، إذ إن هرتسل كان ملتزماً، بصورة حازمة، بإقامة دولة تكون يهودية

في جوهرها: ليست دولة ذات أغلبية يهودية ديمغرافية فقط، وإنما يهودية بدستورها أيضاً، بأهدافها وبمؤسساتها، كما في علاقتها مع الشعب اليهودي ومع الديانة اليهودية. وبالفضل، حين نتعمق في مؤلفات هرتسل ونشاطه السياسي، يتضح أن الدولة اليهودية، كما فهمها ديفيد بن غوريون والنتيار المركزي في الحركة الصهيونية، وكما تجسدت في «وثيقة استقلال دولة إسرائيل»، كانت منسجمة بصورة تامة مع رؤية مؤسس الصهيونية.

والأمر الذي لا يقل أهمية هو أن هرتسل كان يرفض صراحة دولة المواطنين التي تحدث عنها جان جاك روسو (ما يطلق عليه اليوم «دولة جميع مواطنيها»)، بادعاء أن الدولة، أي دولة، لا تكسب الشرعية السياسية والأخلاقية من عقد اجتماعي يقام بين جميع مواطنيها.

المقالة الثانية لعينات رامون (الصهيونية ليست منفصلة عن اليهودية وإنما منضرة فيها) تتطرق هي أيضاً في مستهلها إلى موقف هرتسل من اليهودية، والذي اتسم بمقاربة تنظر بإيجابية إلى تحالف اليهود من شتى الفئات

المختلفة، والمستعدة بالتالي لإيجاد تسويات سياسية يهودية داخلية في قضايا الدين والقومية، لكنها في الوقت عينه تؤكد أن هذه المقاربة لم تكن حكراً على هرتسل وحده، بل إنها تميز الفكر الصهيوني على اختلاف مشاربه وأجياله.

ومن أجل سبر غور دلالاتها الكاملة، من المهم التوقف عند التناقض الحاد ما بين هذا الموقف الصهيوني وبين الفكر اليهودي الحديث الذي سبقه، والذي شكل منجماً روحياً لأبناء الصهيونية. وقد اصطبغ هذا الفكر، سواء أكان دينياً أو اشتراكياً، بالتعصب الأيديولوجي وبالعداء تجاه المجموعات اليهودية المختلفة عنه. ثم جاءت الصهيونية لتقول إن ما يوحد اليهود العلمانيين والإصلاحيين والحريديم (المتشددون دينياً) من المذاهب الأخرى أكثر بكثير مما يفهمهم، وإن التسويات المطلوبة من أجل الحياة المشتركة ممكنة ومرغوب فيها، بل وحتى ضرورية.

وبرأيها ثمة من قد يرون في هذا مجرد طائفة مؤقتة، سياسية واجتماعية. ديمغرافية، ينبثق منها الأساس تجنيد الجماهير اليهودية في صفوف الحركة الصهيونية التي كانت حركة جديدة، غير أن دراسة نتاج كثيرين من المفكرين الصهيونيين تبين أن ثمة قاعدة فلسفية وجوهرية لهذا التعاون، وأن القيادات العلمانية أقرت حقيقة معينة متوهنة في ذلك المعسكر الأرثوذكسي الذي لم تنتم إليه تلك القيادات، بل وجهت إليه نقداً حاداً في بعض الأحيان.

وبناء على ذلك فإن قدرة الإنسان على رؤية قيمة المعسكر الذي لا ينتمي إليه هي التي أنتجت «الرؤية القومية» والتي وصفت لاحقاً بأنها «الرؤية الوحدوية والرسمية».

وتشير الكاتبة إلى أن المسجلات والدراسات العديدة تقز بموقف زعماء ومفكرين من المعسكر الديني المتشدد، وفي مقدمهم الحاكم أبراهام إسحاق هكوهين كوك، في تأييد الشراكة والتعاون في المشروع الصهيوني، بالرغم من أن يهوداً غير ملتزمين بالشعائر الدينية، بل وغير مؤمنين بقدمسية التوراة أيضاً، كانوا ضالعين فيه. ولكن

لهم يحظ إلا بقليل الاهتمام الموقف الموازي، الذي صدر عن زعماء الصهيونية العلمانيين ودعا إلى تفضيل الشراكة مع اليهودية الأرثوذكسية على التمسك بوجهة النظر التي اعتبرت أن خلاص اليهود مرهون بإصلاح ديني شامل أو بالتحرز التام من الدين.

وهي تركز في المقالة على هذا الحسم التاريخي وإسقاطاته، وهو الحسم الذي اعتمده المبشرون بالصهيونية وتبناه زعماءها في السنوات اللاحقة. ويعتمد ما تورد من ادعاءات هنا على دراسات في مجال القومية والفكر الصهيوني وتشكل ما يمكن وصفه بأنه خلاصة «فكرية أكثر منها بحثية». لخمس دراسات أجرتها خلال السنوات الأخيرة على الفكر الجدلي الذي أنتجه مفكرون علمانيون، ومتدينون، وليبراليون أو صهيونيون مطؤون في معسكر العمال (حركة العمل).

إعادة قراءة توجهات هرتسل

وارتباطاً بهاتين المقالتين، وعلى سبيل توسيع الدائرة، يمكن أن نضيف أنه ما عاد مخفياً أنه في إطار سعي اليمين الإسرائيلي الجديد وقواه المتنوعة لتكريس هيمنته تتواتر في العقد الأخير الإجراءات الرامية إلى ضبط الثقافة السياسية للمجتمع الإسرائيلي بصفتها ثقافة استيطانية مرتبطة بالدوافع المسيانية، إلى جانب محاولات ترسيخ نظرتة الأيديولوجية حيال الصهيونية، وقمع أي مظهر مناهض أو حتى مغاير لهذه النظرة.

وفي الأونة الأخيرة وفي سياق صرف الجهد في تقضي انعكاس هذا السعي فيما يرتبط بتحديثاً بمؤسس الصهيونية ثيودور هرتسل، تراءى أمامي أن الغاية الرئيسية من وراء ذلك تتمثل بالأساس في إعادة قراءة توجهات هرتسل بخصوص عدة مسائل. مهما تكن هذه المسائل يظل في مقدمها ما يرتبط بموضوعات مثل «الشعب اليهودي»، و«أرض إسرائيل» والديانة اليهودية.

وتصدرت هذا المعسى حركة «إم ترستسو (إذا شئتُم)» اليمينية المتطرفة التي قامت بتعميم كتيب عنوانه

«هرتسل- ليس كما رووا لنا»، استهلته بالقول: منذ فترة الدراسة الابتدائية، رووا لنا أن هرتسل كان اختلاطاً علمانياً، تنكر للتقاليد اليهودية وتصرف مثل سياسي ذكي ولم يتردد في التخلي عن أرض إسرائيل لصالح أوغندا (أفريقيا).

وفي مسلكه هذا، يمثل هرتسل، ظاهرياً، نموذجاً ما بعد صهيوني وما بعد يهودي ينبغي الاقتداء به. وأضاف: تعود جذور هذه الرواية التي تزور مسيرة هرتسل وشخصيته إلى النقد الذي تعرض له خلال حياته. فبالرغم من إنجازاته العظيمة - بل بسببها، إلى حد كبير - واجه معارضة شديدة خلال حياته، ثم بعد مماته أيضاً. وكان ثمة أربعة تيارات مركزية في «شعب إسرائيل» عارضت طريقه: الصهيونية الروحانية، والصهيونية العملية - الاشتراكية، وحركة البوند المعارضة للصهيونية، وغالبية اليهودية الأرثوذكسية. والهجوم الحاد الذي تعرض له من جانب الأوساط الأرثوذكسية والصهيونية العملية - الاشتراكية استهدف بصورة أساسية، المحافظة على هيمنة

هذه التيارات بين أوساط مؤيديها. فالنتيار الأرثوذكسي (المعسكر الأكبر والأهم في المنظمة الصهيونية آنذاك) أراد كبح انجراف اليهود نحو الصهيونية. أما التيار الاشتراكي، فلم يكن يؤمن بالصهيونية السياسية التي طرحها هرتسل، بل بالنشاط الاستيطاني الموضوعي الذي كان يمارسه مريدوه.

وتعتقد هذه الحركة أنه في إطار التوجه الحالي المتمثل في تحطيم الأساطير، تبدو معارضة هرتسل اليوم أكثر حنكة وتمرساً وأكثر ابتعاداً عن الحقيقة، حتى من تلك الرواية التي جرى تداولها أيام المدرسة - فالنقاد ما بعد الصهيونيين والمؤرخون الجدد أعدوا «خديعة ثقافية لتشويه صورته».

وهؤلاء ينشوا في مذكراته وناقضوا على أفكار مبكرة كان بعضها مجرد أفكار غير ناضجة تخلى عنها هرتسل لاحقاً، فحين تبلورت في عقله وقلبه استراتيجيته نشاطه الصهيوني الحقيقي، ومن بين تلك الأفكار، انتقى هؤلاء جملاً تبدو إشكالية، عزلوا عن سياقها وشيدوا عليها تفسيرات والمؤرخون الجدد أعدوا «خديعة ثقافية لتشويه صورته».

وهؤلاء ينشوا في مذكراته وناقضوا على أفكار مبكرة كان بعضها مجرد أفكار غير ناضجة تخلى عنها هرتسل لاحقاً، فحين تبلورت في عقله وقلبه استراتيجيته نشاطه الصهيوني الحقيقي، ومن بين تلك الأفكار، انتقى هؤلاء جملاً تبدو إشكالية، عزلوا عن سياقها وشيدوا عليها تفسيرات والمؤرخون الجدد أعدوا «خديعة ثقافية لتشويه صورته».

وهؤلاء ينشوا في مذكراته وناقضوا على أفكار مبكرة كان بعضها مجرد أفكار غير ناضجة تخلى عنها هرتسل لاحقاً، فحين تبلورت في عقله وقلبه استراتيجيته نشاطه الصهيوني الحقيقي، ومن بين تلك الأفكار، انتقى هؤلاء جملاً تبدو إشكالية، عزلوا عن سياقها وشيدوا عليها تفسيرات والمؤرخون الجدد أعدوا «خديعة ثقافية لتشويه صورته».

وهؤلاء ينشوا في مذكراته وناقضوا على أفكار مبكرة كان بعضها مجرد أفكار غير ناضجة تخلى عنها هرتسل لاحقاً، فحين تبلورت في عقله وقلبه استراتيجيته نشاطه الصهيوني الحقيقي، ومن بين تلك الأفكار، انتقى هؤلاء جملاً تبدو إشكالية، عزلوا عن سياقها وشيدوا عليها تفسيرات والمؤرخون الجدد أعدوا «خديعة ثقافية لتشويه صورته».

وهؤلاء ينشوا في مذكراته وناقضوا على أفكار مبكرة كان بعضها مجرد أفكار غير ناضجة تخلى عنها هرتسل لاحقاً، فحين تبلورت في عقله وقلبه استراتيجيته نشاطه الصهيوني الحقيقي، ومن بين تلك الأفكار، انتقى هؤلاء جملاً تبدو إشكالية، عزلوا عن سياقها وشيدوا عليها تفسيرات والمؤرخون الجدد أعدوا «خديعة ثقافية لتشويه صورته».

وهؤلاء ينشوا في مذكراته وناقضوا على أفكار مبكرة كان بعضها مجرد أفكار غير ناضجة تخلى عنها هرتسل لاحقاً، فحين تبلورت في عقله وقلبه استراتيجيته نشاطه الصهيوني الحقيقي، ومن بين تلك الأفكار، انتقى هؤلاء جملاً تبدو إشكالية، عزلوا عن سياقها وشيدوا عليها تفسيرات والمؤرخون الجدد أعدوا «خديعة ثقافية لتشويه صورته».

هرتسل، الصهيونية والدولة اليهودية



إعداده وتقديم: أنطون شلحت



69 أوراق إسرائيلية

الشعائر والفروض الدينية، لكن شؤون الشعب اليهودي أشغلته على الدوام.

ولا ينبغي البروفسور شلومو أفينيري، وهو من رموز حركة العمل الصهيونية، أن هرتسل كان علمانياً، لكنه في الوقت عينه يؤكد أنه في جميع مؤلفاته ونشاطاته يعجز ليس فقط عن احترامه للدين كما يتربط على مواقف «إنسان ليبرالي» بحسب ما وصفه، إنما أيضاً يعجز هذا الاحترام للدين عن وعي عميق حيال مكانة الدين ودوره في تصميم الهوية اليهودية بصورة تاريخية، وحيال حضوره في الواقع اليهودي الحديث أيضاً.

ويستد أفينيري هذه الخلاصة فتحوى خطاب هرتسل الذي طرح من خلاله مشروعاً في افتتاح المؤتمر الصهيوني الأول، مشيراً إلى أنه بهذه الروح كان حريصاً أيضاً على التأكيد، قبل اتخاذ قرار عقد المؤتمر في بازل تحديداً، من توفر مطعم «كوشير» (حلال) في المدينة. وتضمن نص الدعوة التي صدرت بتوقيعه الشخصي تعهداً بأن «في بازل نزلًا حلالاً!» ووفقاً لأفينيري، فالتقول إنه «لا يهودية في نبوءة هرتسل» يفتقر إلى أي سند في الواقع.

كما كان هرتسل يتحدث بعدائية ظاهرة عن اليهود الذين تخلوا عن ديانتهم اليهودية. وفي رأيه حتى لو كان اليهودي غير متدين أو غير ملتزم بالتقاليد والأعراف أو ينمط حياة يهودي، يبقى ولاؤه لدين أبائته في صلب قوميته. ومن هنا الأهمية التي أولاها لهذا الموضوع، إذ كتب في يومياته: «لم يخطر في بالي جذبية، يوماً، أن أبدل ديانتني أو أن أغيز اسمي».

أخيراً لا بد من أن نشير إلى أن هاتين المقالتين نشرتا قبل قيام الكنيست الإسرائيلي يوم ١٩ تموز ٢٠١٨، بسن «قانون القومية الإسرائيلي»، وعلى أن «حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل خاص بالشعب اليهودي»، ويضي بأن اللغة العبرية هي اللغة الرسمية لإسرائيل، فيما لم تعد اللغة العربية رسمية بل ذات مكانة خاصة، وجاء في القانون بخصوص الاستيطان اليهودي، أن الدولة تعتبر تطوير الاستيطان اليهودي «من القيم الوطنية» وتستعمل على تشجيعه.

وليس بغير دلالة أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو قال، عقب المصادقة على القانون، إنه بعد ١٢٢ عاماً من نشر هرتسل رؤيته، تحدد في القانون مبدأ أساس لوجود إسرائيل، هو كونها الدولة القومية للشعب اليهودي، حسبما كان يريد.

تقرير جديد لـ«بتسيلم»:

تحت غطاء الأمن، إسرائيل قامت بترحيل السكان الفلسطينيين من مركز الخليل!

قال تقرير جديد لمنظمة «بتسيلم» (مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة) إن إسرائيل تطبق منذ ٢٥ عاماً في منطقة مركز مدينة الخليل سياسة فصل مغلنة تهدف إلى تمكين مجموعة من سكان المدينة اليهود من العيش وكأنهم ليسوا مستوطنين في قلب مدينة فلسطينية مكتظة في قلب منطقة محتلة. وهذه السياسة تتجاهل تماماً احتياجات سكان المدينة الفلسطينيين وتحكم عليهم بالعيش في معاناة لا تطاق، تدفعهم إلى الرحيل عن منازلهم وكأنهم يرحلون إرادتهم.

ومما جاء في التقرير:

نتيجة لوجود المستوطنين في المدينة وقّعت إسرائيل ومنظمة التحرير في العام ١٩٩٧ اتفاقاً موضعياً يخض الخليل قُسمت المدينة بموجبه إلى منطقتين: منطقة إتش ١ التي كان يسكنها في ذلك الحين نحو ١١٥ ألف فلسطيني، نُقلت الصلاحيات الأمنية والمدينة فيها إلى يد السلطة الفلسطينية (على غرار بقية مدن الضفة الغربية)، ومنطقة إتش ٢ التي تشمل فيما تشمل البلدة القديمة وجميع البؤر الاستيطانية وكان يسكن فيها آنذاك نحو ٢٥ ألف فلسطيني ونحو ٥٠٠ مستوطن. في هذه المنطقة ظلت الصلاحيات الأمنية في يد إسرائيل ولم يُنقل ليد السلطة الفلسطينية سوى الصلاحيات المدنية المتعلقة بالسكان الفلسطينيين.

أما اليوم فيسكن في منطقة إتش ٢ نحو ٧٠٠ مستوطن في مساحة تبلغ نحو ٨٠٠ دونم وتشمل المناطق الملاصقة لمنازل المستوطنين والشوارع التي يستخدمونها. من هؤلاء نحو ٤٠٠ مستوطن يقيمون في المدينة بشكل دائم ونحو ٣٠٠ يدرسون في المدرسة الدينية «شفي خرون». ويبلغ عدد الفلسطينيين هناك اليوم نحو ٧٠٠٠ منهم نحو ألف يقيمون في مساحة ضيقة تبدأ من منطقة الحرم الإبراهيمي ووراً بشوارع الشهداء ثم وصولا إلى حي تل رميدة، وهو الحي الذي يشمل التجمع الاستيطاني الأكبر، تطرح في السنوات الأخيرة منططات رسمية وغير رسمية لتوسيع الاستيطان وتطوير «مشاريع سياحية» في المنطقة التاريخية في الخليل وإذا تحققت هذه المخططات فسوف يتضاعف عدد المستوطنين في الخليل خلال السنوات القريبة.

ومن أجل تطبيق نظام الفصل فرضت إسرائيل مجموعة من القيود الضارمة على حركة الفلسطينيين بحيث أنشأت في قلب المدينة شريطاً متصلاً ومعزولاً عن بقية أجزاء المدينة تمنع دخول الفلسطينيين إليه مشاة أو راكبين أو تتيج ذلك وفق قيود مشددة. يمتد هذا الشريط شرقاً من مستوطنة «كريات أربع» إلى المعصرة اليهودية غرباً. تشمل التدابير المخصصة لتقييد الحركة وإبعاد الفلسطينيين عن الشوارع الرئيسية وعن محيط منازل المستوطنين ٢٢ حاجزاً و٥٤ عائقاً من مواد مختلفة.

تؤثر منظومة الحواجز والعوائق في المدينة على جميع الفلسطينيين المقيمين في المنطقة أو المزارين عبرها. إنه نظام يجعل حياتهم حديماً لا يُطاق إذ يمنعهم من إدارة مجرى حياة معقول ويحكم عليهم بالعيش في حالة دائمة من انعدام اليقين. أيّ تحرك لأجل قضاء أبسط الحاجات يلزمهم بعبور حاجز وأحياناً حواجز عدّة. وكل عبور كهذا يجبرهم على الوقوف في طابور طويل يخضعوا من ثمّ لفحش مهيمن وعشوائي حيث يقترز الجنود من جبري تقتبسه ومدى التدقيق فيه ومن يسمح له بالعبور في نهاية المطاف، فوق هذا كله يقترز الجيش أحياناً إغلاق حاجز ما بشكل تعسفي ودون سابق تبليغ للسكان الذين يضطرون في هذه الحالة إلى استخدام طرق بديلة لتستغرق وقتاً أطول وفي أحيان كثيرة لا تلائم المسنين والمعاقين. وأدى تقليص مجال الحركة إلى جانب مشقة المشي عبر طرق طويلة تكون أحياناً طلعات قوية أو ترابية وغير صالحة، إلى عزل سكان المنطقة عن أقاربهم واصداقاهم وقيض جهاز النشاط الاقتصادي بحيث يقتصر اليوم على بضعة مواطنيت بثقاله وورشات تقليدية.

ونظام الفصل الذي تفرضه إسرائيل في الخليل يلزمه كجزء لا يتجزأ من سياسة الفصل وإن كان غير معلن، عنف ووتيني يمارسه عناصر قوات الأمن والمستوطنون ضدّ سكان المدينة الفلسطينيين؛ التواجد العسكري يفرض على سكان المدينة الفلسطينيين الاحتكاك اليومي والمستمر بعناصر قوَّات الأمن في الحواجز والشوارع الذي يرافقه الإفلال متواصل عبر الاعتداء الجسدي وتلقي التهديدات والإهانات. علاوة على ذلك يعاني السكان من اقتحام الجيش لمنازلهم بصورة متكررة غالباً في ساعات الليل، كما يعانون الانتقالات التعسفية في الشوارع والمنازل وحتى القاصرين منهم بمن في ذلك القاصرين ممن هم تحت سنّ المسؤولية الجنائيّة.

العنف الذي يمارسه المستوطنون ضدّ سكان الخليل الفلسطينيين يلازم حضورهم هناك منذ إقامة التعسفية في الشوارع والمنازل وحتى القاصرين منهم بمن في ذلك القاصرين ممن هم تحت سنّ المسؤولية الجنائيّة.

الخليل الفلسطينيين يلازم حضورهم هناك منذ إقامة التعسفية في الشوارع والمنازل وحتى القاصرين منهم بمن في ذلك القاصرين ممن هم تحت سنّ المسؤولية الجنائيّة.

عن التخلّ وفي أحيان أخرى يشاركون فيها فعلياً. في الحالتين ما عدا أحداث استثنائيّة

رغم أن انتخابات أيلول ٢٠١٩ جرت بعد ١٦٦ يوماً من سابقتها، إلا أنها حملت الكثير من المؤشرات في الساحة السياسية الإسرائيلية، وهذه الانتخابات أبقت حزب العمل بعيدا بخطوة واحدة عن الزوال، وأسندت الستار على محاولات إيهود باراك إقحام السياسة من جديد ولو من بوابة خلفية، كما قالت هذه الانتخابات إن طابع التصويت الطائفي اليهودي ما تزال له جيوب أحيت حركة شاس من جديد، وليس هذا فقط.

كتب برهوم جراسيبي:

رغم أن انتخابات أيلول ٢٠١٩ جرت بعد ١٦٦ يوماً من سابقتها، إلا أنها حملت الكثير من المؤشرات في الساحة السياسية الإسرائيلية، وهذه الانتخابات أبقت حزب العمل بعيدا بخطوة واحدة عن الزوال، وأسندت الستار على محاولات إيهود باراك إقحام السياسة من جديد ولو من بوابة خلفية، كما قالت هذه الانتخابات إن طابع التصويت الطائفي اليهودي ما تزال له جيوب أحيت حركة شاس من جديد، وليس هذا فقط.

التصويت الطائفي اليهودي

في ظل أجواء حل الكنيست بعد ٥٠ يوماً من انتخابات نيسان ٢٠١٩، اندمج حزب «كلنا» بزعامة اليهودي الشرقي وزير المالية موشيه كحلون، بحزب الليكود، وعملياً عاد مع غالبية قريبة إلى حزبه الأمام. وجاءت هذه الخطوة، بعد أن تلقى كحلون ضربة قاصمة، إذ هبط تمثيله من ١٠ مقاعد حصل عليها في أول انتخابات يخوضها مع حزبه «كلنا» في العام ٢٠١٥، إلى ٤ مقاعد في نيسان الماضي، ما يعني أنه كان على حافة عدم اجتياز نسبة الحسم، وقد أدرك كحلون حقيقة أنه في انتخابات الإعادة لن يجتاز نسبة الحسم، فهرب عائداً إلى حزبه الليكود الذي نشأ عليه، والذي لم ينفك عن سياسته العائنية الاستيطانية المتطرفة يوماً.

وكنّا في تحليلاتنا في العام ٢٠١٥ نوهنا بأن «كلنا» اقتنص من شاس مقعدين كاملين على الأقل، في حين أن مقعدين آخرين من شاس ذهبوا للقائمة التي لم تعبر نسبة الحسم في حينه، برئاسة المنشق عن شاس الوزير الأسبق إيلي يشاي. وفي تلك الانتخابات هبط تمثيل شاس من ١١ مقعداً في انتخابات ٢٠١٣ إلى ٧ مقاعد في ٢٠١٥، إلا أنه لاحقاً، كانت التحليلات والاستنتاجات، إن نمط التصويت الطائفي اليهودي، انحصر مع السنين، في جمهور المتدينين المتزمتين «الميرديم». إلا أن انتخابات أيلول ٢٠١٩، التي جرت بعد ١٦٦ يوماً من نيسان، أبرزت أن التصويت الطائفي اليهودي الشرقي ما زال قائماً، ولو أنه ليس بهذا القدر الذي كنا نشهده بشكل خاص في سنوات السبعين والثمانين، وهذا الآن برز مع حل حزب «كلنا». فقد كان نمط التصويت هذا واضحاً في ارتفاع عدد الأصوات التي حصلت عليها حركة شاس بأكثر من ٧٦ ألف صوت، وحققت ٩ مقاعد مع فائض في الأصوات، وألغص مصادر الزيادة، اتجهنا لفحص نتائج الانتخابات في البلدات اليهودية ذات الغالبية الساحقة من اليهود الشرقيين، ومقارنتها مع نتائج انتخابات نيسان، التي خاضها حزب «كلنا» بقائمة مستقلة.

والبلدات والمدن التي فحصنا نتائجها غالبيتها في الجنوب، وهي أوفكيم، وبئر السبع، وديمونا، وبيروعام، وبتيفوت، وسديروت، وكريات جات، وكريات ملاخي، ووجدنا أن شاس زادت قوتها في كل واحدة من تلك البلدات بما بين ٣٠٪ إلى ٥٠٪. وفي بعض البلدات «ابتلعت» شاس كل أصوات حزب «كلنا» وأحياناً أقل، فيما ذهب الباقي، حسب التقدير، لقائمة حزب العمل المتحالف مع حزب «غيشر». وقد تميزت تلك القائمة بالطابع اليهودي الشرقي، وسنأتي على هذا الجانب هنا بشكل مستقل.

وما يبراد قوله إن التصويت الطائفي اليهودي ما زال قائماً، وهو يستطيع أن يحرك ما بين مقعدين إلى ٤ مقاعد، على الأقل، في كل انتخابات، حسب التقدير الذي ارتكز على فحص جولات الانتخابات الثلاث الأخيرة.

ولكن هذا يبقى أقل بكثير، وبملا لا يقاس، عما كان في عقود سابقة، خاصة في سنوات السبعين والثمانين. فهناك شبه إجماع في قراءة التاريخ على أن اليهود الشرقيين كانوا القوة اليهودية الأساس، التي أنهت تفرد حزب العمل في الحكم، وهذا الحزب وضع في السنوات ال٢٩ الأولى التمييز العنصري، وليس فقط التمييز ضد العرب، وهو الأساس، وإنما أيضاً ضد اليهود الشرقيين، في مؤسسات وأروقة الحكم، وعلى الرغم من أنه منذ العام ٢٠٠١، وحتى الآن، ترأس حزب العمل يهودي شرقي أربع مرات، إلا أن لعنة الشرقيين مستمرة في ملاحقته.

ورغم ذلك هناك أسباب أخرى لحقيقة أن غالبية أصوات جيوب التصويت الطائفي، في الانتخابات الأخيرة، انجرفت نحو شاس

الدينية المتزمتة وليس لحزب العمل. فهذا ينبع من ثلاثة أسباب حسب التقدير: الأول الميول اليمينية لدى اليهود الشرقيين، كونهم ما زالوا شريحة أضعف من اليهود الأشكناز، رغم تقلص الفجوات بين الجمهوريين بقدر كبير جداً، وفق التقارير الاقتصادية الاجتماعية التي تصدر تبعاً في السنوات الأخيرة. إلا أن البلدات التي عرضناها هنا ما يزال فيها مستوى المعيشة أقل من معدلات المعيشة لدى اليهود. وثانياً، أن هذا الجمهور يريد أن يكون قريباً من دائرة الحكم، ليحقق مطالب، وهو يرى بحركة شاس أن فرصها للانخراط في الحكومة، أكثر من فرص حزب العمل. والسبب الثالث ممكن أن يكون عدم ثقة بحزب العمل الذي، كما ذكر، وضع منذ سنوات الخمسين كل نهج وسياسات التمييز ضد اليهود الشرقيين، حينما كان ينفرد بالحكم تقريباً. حتى العام ١٩٧٧ ولم يفر هذا الجمهور إلا أن قائمة حزب «العمل- غيشر» يقودها ثلاثة يهود شرقيين مميزين.

العمل وميرتس

وجهت انتخابات نيسان ٢٠١٩ ضربتين قاصمتين لحزب العمل، وهي الأشد، ولحزب ميرتس. إذ انهار حزب العمل في انتخابات نيسان، حين كان برئاسة آفي غباي، إلى ٦ مقاعد، بعد أن كان قد تمثل في الولاية الـ ٢٠ التي سبقت بـ ١٩ مقعداً، داخل كتلة «المعسكر الصهيوني» التي كان لها ٢٤ مقعداً، وهذا حضيض غير مسبق، وعكس وضعية الترتيب، الذي دخل مرحلة الموت السريري في سنوات الالفين، ولكنه لم يستغل الفرصة التي حصل عليها في انتخابات ٢٠١٥، ليتقدم إلى الأمام، بل واصل نهج التعلم في الخطاب السياسي، وعدم طرح نفسه كبديل واقعي للحكم. كما أن حركة ميرتس هي أيضاً هبط تمثيلها من ٥ مقاعد في انتخابات ٢٠١٥، إلى ٤ مقاعد في نيسان الماضي، وهناك وجه مشابه في كلا الحزبين، وهو أنه في كل واحد منهما انقض على رئاسة الحزب من لا يحظى بإجماع عليه في كوادر الحزب. آفي غباي في حزب العمل التي انضم إليه قبل ٨ أشهر من انتخابات رئاسة الحزب التي جرت في صيف ٢٠١٧، وفاز برئاسة، وثمار زانديبرغ، التي رغم أنها نشأت في ميرتس، إلا أنها فازت بأغلبية محدودة، وحملت معها توجهات من شأنها أن تحرف حركة ميرتس عن توجهاتها.

في أعقاب حل الكنيست، بعد انتخابات نيسان ٥٠ يوماً، لم يكن أي من الحزبين قد ضُفد جراحه، وسارع لتلمس طريقه، كي يتعد عن خطر عدم اجتياز نسبة الحسم، التي تعادل ٤ مقاعد كحد أدنى، إلا أن ما جرى في هذين الحزبين من تحالفين ليسا متجانسين، كان السبب في مراوحتها عند ذات القوة، مع ميول لخسائر أكبر لاحقاً، رغم أن الحزبين حققا معاً زيادة بحوالي ٥٨ ألف صوت، ومقعد واحد لقوتيهما مجتمعين.

فقد كان السياق الطبيعي للتحالفات أن يكون التحالف بين العمل وميرتس، ثم تنضم لهما أحزاب، مثل الحزب الذي أسسه إيهود باراك، تمهيدا لانتخابات أيلول، حزب «إسرائيل ديمقراطية»، وحتى حزب «غيشر» الذي أسسته النائبة أورلي ليفي. ألكسيس وحققت في نيسان ما يعادل مقعدين، ولم تجتز نسبة الحسم. إلا أن رئيس حزب العمل الجديد- العائد عمير بيرتس، فرض على حزبه تحالفاً أحادياً مع «غيشر»- ورغم كل ما كان يقوله بيرتس في تلك الأيام، فإنه لا يغطي على حقيقة أن بيرتس راهن على حسان خاسر. فقد لجأ للشرقية ابنة الوزير الأسبق دافيد ليفي، دون سواها، معتقداً أنه بهذا سينتفض على قوة حزب «كلنا» العمل، التي باتت «مشاعاً» بنظره. وهذا التحالف خلق بلبله في حزب العمل، تبعتها استقالات. فالنائبة شيلى جيحوميفتش استوعبت الخطة قبل الإعلان عنها وانسحبت من السياسة، فيما انسحبت النائبة البارزة ستاف شافير لتنضم إلى قائمة ميرتس.

وكما ذكر هنا من قبل، فإن العمل لم يستخد من هذا التحالف غير المنطقي، من ناحية التوجهات السياسية وقاعدة مصوتهيه. كذلك، وعلى الرغم من أن النائبة أورلي ليفي هي على رأس حزب «غيشر» وحصلت في انتخابات نيسان على حوالي ٧٥ ألف صوت، إلا أن هذا التحالف حصل على قرابة ٢٢ ألف صوت زيادة على ما حصل عليه حزب العمل في انتخابات نيسان، بمعنى أن هذا التحالف لم يحقق قفزة نوعية، وأبقى حزب العمل وحليفه مع ذات عدد المقاعد التي حصل عليها العمل وحده، ٦ مقاعد، ما يعني أن تمثيل حزب العمل



بيرتس، رهان على حسان خاسر.

عن انتخابات أيلول ٢٠١٩

قربت نهاية حزب العمل وأنهت «غزوة» باراك الخاطفة وأبرزت التصويت الطائفي!

*التحالفات غير المنطقية لحزبي العمل وميرتس تسببت بتدفيعهما ثمناً في التمثيل البرلماني *حل حزب كلحون اليهودي الشرقي أكد استنتاجات سابقة بأن قوة حزبه جاءت أيضاً على حساب حركة شاس الشرقية*

في الولاية الـ ٢٢ الـ هبط من ٦ مقاعد إلى ٥ مقاعد، إذ أن المقعد السادس للنائبة ليفي التي حلت ثانية في القائمة. وقد يرى البعض أن ليفي أضررت معها أكثر، في حين أن العمل خسّر بعضاً من أصواته التي حصل عليها في نيسان، ولكن هذا يصعب حصره. وهذا يعني أن حزب العمل بات حالياً على حافة نسبة الحسم، كتلة صغيرة، أقصى ما يمكن أن تلعبه في الكنيست إما أن تكون بيضة قبان لحكومة ما، أو متذيلة لحكومة واسعة، أو في أطراف المعارضة البرلمانية. ولا يلوح في الأفق أي احتمال لنهوض جديد للعمل في المستقبل المنظور، فالأجيال القديمة، التي كانت تصوت للعمل لتقليداً، تقلصت إلى أقصى الحدود، في طريقها للغياب بعامل الجيل، والأجيال الجديدة لا ترى بهذا الحزب وتركيبته عنواناً لها.

والحال ليست أفضل في حركة ميرتس التي لجأت اضطراراً لتحالف مع إيهود باراك، والنائبة ستاف شافير المنشقة عن حزب العمل، ففي حين تمثلت ميرتس في انتخابات نيسان بـ ٤ مقاعد، فإن تمثيلها المباشر هبط إلى ٣ مقاعد، من أصل كتلة تضم ٥ نواب. والاثنان الآخران هما النائبة شافير، والنائب يائير غولان عن حزب باراك، وقد كان حتى العام الماضي نائباً لرئيس أركان الجيش. عملياً ميرتس كانت قمام خيال الأمل من العرب المنشقة عن حزب العمل، ففي حين تمثلت ميرتس في انتخابات نيسان بـ ٤ مقاعد، فإن تمثيلها المباشر هبط إلى ٣ مقاعد، من أصل كتلة تضم ٥ نواب. والاثنان الآخران هما النائبة شافير، والنائب يائير غولان عن حزب باراك، وقد كان حتى العام الماضي نائباً لرئيس أركان الجيش.

عملياً ميرتس كانت قمام خيال الأمل من العرب المنشقة عن حزب العمل، ففي حين تمثلت ميرتس في انتخابات نيسان بـ ٤ مقاعد، فإن تمثيلها المباشر هبط إلى ٣ مقاعد، من أصل كتلة تضم ٥ نواب. والاثنان الآخران هما النائبة شافير، والنائب يائير غولان عن حزب باراك، وقد كان حتى العام الماضي نائباً لرئيس أركان الجيش.

عملياً ميرتس كانت قمام خيال الأمل من العرب المنشقة عن حزب العمل، ففي حين تمثلت ميرتس في انتخابات نيسان بـ ٤ مقاعد، فإن تمثيلها المباشر هبط إلى ٣ مقاعد، من أصل كتلة تضم ٥ نواب. والاثنان الآخران هما النائبة شافير، والنائب يائير غولان عن حزب باراك، وقد كان حتى العام الماضي نائباً لرئيس أركان الجيش.

عملياً ميرتس كانت قمام خيال الأمل من العرب المنشقة عن حزب العمل، ففي حين تمثلت ميرتس في انتخابات نيسان بـ ٤ مقاعد، فإن تمثيلها المباشر هبط إلى ٣ مقاعد، من أصل كتلة تضم ٥ نواب. والاثنان الآخران هما النائبة شافير، والنائب يائير غولان عن حزب باراك، وقد كان حتى العام الماضي نائباً لرئيس أركان الجيش.

عملياً ميرتس كانت قمام خيال الأمل من العرب المنشقة عن حزب العمل، ففي حين تمثلت ميرتس في انتخابات نيسان بـ ٤ مقاعد، فإن تمثيلها المباشر هبط إلى ٣ مقاعد، من أصل كتلة تضم ٥ نواب. والاثنان الآخران هما النائبة شافير، والنائب يائير غولان عن حزب باراك، وقد كان حتى العام الماضي نائباً لرئيس أركان الجيش.

عملياً ميرتس كانت قمام خيال الأمل من العرب المنشقة عن حزب العمل، ففي حين تمثلت ميرتس في انتخابات نيسان بـ ٤ مقاعد، فإن تمثيلها المباشر هبط إلى ٣ مقاعد، من أصل كتلة تضم ٥ نواب. والاثنان الآخران هما النائبة شافير، والنائب يائير غولان عن حزب باراك، وقد كان حتى العام الماضي نائباً لرئيس أركان الجيش.

إسدال الستار على باراك سياسياً

الجانب الثالث الذي تعرضه هنا، ضمن مؤشرات انتخابات أيلول ٢٠١٩، هو أن هذه الانتخابات أسندت الستار كلياً على محاولات إيهود باراك العودة إلى الحلبة السياسية من الباب الخلفي، فقد سعى باراك لهذا قبل انتخابات نيسان، ولكنه سرعان ما استنحج وضعيته وانسحب قبل أن يقدم على أي خطوة فعلية، ولكنه تمهيدا لانتخابات أيلول، قرر خوض الانتخابات وأقام حزب «إسرائيل ديمقراطية»، مع تفاعل واسع جداً في شبكات التواصل ووسائل الإعلام، وكانت استطلاعات الرأي تمنح حزب باراك وحده ما بين ١٢ إلى ١٤ مقعداً، ولكن سرعان ما تفرقت الفقاعة، وعرف باراك حقيقة، واختار التحالف مع ميرتس. وكما يبدو قرر الانسحاب إلى مقعد رمزي (العاشر) في محاولة لبث رسالة بأنه يريد التغيير فقط، ولكن ليس العودة المباشرة إلى دائرة الحكم. ولاحقاً كانت استطلاعات الرأي تمنح تحالف «المعسكر الديمقراطي»، الذي ضم «إسرائيل ديمقراطية» وميرتس، ما بين ٨ إلى ٩ مقاعد، ثم بدأت عملية التراجع، على ضوء المنافسة الحادة بين تحالف «أزرق أبيض» وحزب الليكود.

لا يمكن رؤية باراك يواصل لاحقاً أخذ دور في السياسة، وليس واضحاً ماذا سيكون مصير حزبه، إلا أن الشخصية التي حملها إلى الكنيست، يائير غولان، يبث رسائل أولية، قد تكون أقرب إلى ميرتس، وحتى لحزب العمل، فرغم عقليته العسكرية، إلا أنه يهاجم وحدة اليمين الاستيطاني المتطرف. وفي الأيام الأخيرة كرر ما قاله قبل أقل من عامين، وهو ما زال في موقعه العسكري، إذ قارن بين النازيين في ألمانيا وممارسات عصابات المستوطنين. وقال قبل أيام «إن النازيين وصلوا أيضاً إلى الحكم بطريقة ديمقراطية»، محذراً من غض الطرف عن ممارسات عصابات المستوطنين ومنحهم شرعية.



التصدير الاسرائيلي، تغيرات عميقة.

صادرات الخدمات الإسرائيلية ستتجاوز صادرات البضائع لأول مرة!

هل هي نهاية الصناعة التقليدية الثقيلة وبداية صناعة جديدة أفضل وأكثر كفاءة؟ ليس أكيدا

*** صادرات الخدمات تحتاج لأيدٍ عاملة أقل * عدد العاملين في الصناعات الإسرائيلية لم يتغير منذ ست سنوات، حوالي ٣٧٧ ألف عامل***

اليوم، في منح رأس المال والضرائب والابتكار، وتقسيهما بالتساوي بين جميع قطاعات الاقتصاد، والعمل على تحسين الإنتاجية. حتى إذا تم اعتماد التوصية، فهذا ليس بالضرورة أن يعيد الحياة للصناعات التقليدية. فهل سينجحون في رفع مكانة هذه الصناعات؟ هذا ما سيوضح بعد سنوات.

النقاش العام حول الحوافز لم ينته بعد، في غضون ذلك، هناك أسئلة أبسط تواجه الدولة صعبة في الإجابة عليها. وهذا هو بالضبط في المجال الذي يزعم أنه كان أهم الأخبار الاقتصادية في العقد الماضي، اكتشافات الغاز الطبيعي. خذوا على سبيل المثال، مصنع الأدوية أوفيرفازم، الذي تم إطلاقه في عام ٢٠١٧. فقد تم إنشاء المصنع، الذي يشغل ٢٢ شخفا، باستثمارات تبلغ حوالي ٣٠٠ مليون شيكل. وتذهب جميع منتجاته حاليا إلى السوق المحلية، والاستثمار في المصنع الجديد يهدف إلى تطوير أنشطة التصدير. تبلغ كلفة الطاقة في المصنع حوالي ٩ ملايين شيكل. ولكن لو تم ربطه بالغاز الطبيعي بالمصنع، فإن تكاليف الطاقة ستنخفض بنحو ٢٥٪. لكن الشركة التي من المفترض أن تزود المنطقة بالغاز لا تفعل ذلك، وتفرض على المصانع المساهمة في بناء خط أنابيب الغاز. في الوقت نفسه، تلقى المصنع منحة بقيمة ١٥ مليون شيكل بموجب قانون تشجيع استثمار رأس المال.

هناك مجال للصناعة الإسرائيلية. إن استعداد المستثمرين للاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة ليس بديهيا. ولكن هناك بعض النقاط التي يتعين على الدولة معالجتها: وقف تفضيل المصانع المصدرة على العاملين في السوق المحلية، ووضع أهداف موحدة للخصوبة (استيل الحياة الصناعية الإسرائيلية (بدلا من مصطنعة وسياسية) وتمنع اكتشافات الغاز التي تمنع النمو الذي من شأنه تحسين الربحية للصناعة المحلية، في حين أن إنتاجية التقنية العالية «الهايتك»، أعلى بكثير ولها مستقبل.

(*) محلل اقتصادي، نغلا عن صحيفة «ذي ماركر».

مكانا يسمح لهم بالعيش بكرامة، في الصناعات المتقدمة، من ناحية أخرى، هناك الابتكار والبحث والتطوير، ولكن أيضا ساحة تنافسية عالمية وسوق تغير أدواقها بسرعة، وتبحث عن الشيء التالي، وهذا لا ينعش حياة أي شركة.

إن مسألة ما إذا كان هناك مستقبل للصناعة الإسرائيلية أمر مهم، ولكن في الوقت نفسه يوجد لها حاضر أيضا. وتوظف الصناعة حوالي ٣٧٧ ألف شخص، أي ١٠٪ من العاملين في إسرائيل. ٦٠٪ من هؤلاء يعملون في الضواحي، لذلك يجري الحديث عن أرباب عمل مهمين في الواقع الحالي. عدد العاملين في الصناعة يحافظ على حالة ركود منذ ست سنوات، ولهذا فإن نسبة العاملين في الصناعة، من إجمالي العاملين في إسرائيل، في تراجع مستمر، رغم أن الدولة تمنح الصناعات حوافز وفوائد، لا تمنحها للقطاعات الأخرى، وعلى الأخص قانون تشجيع الاستثمارات.

يتم إغلاق المصانع لأسباب عدة، حجم كلفة الإنتاج، إجراءات الترخيص والتصاريع المستمرة، ونقص رأس المال الاستثماري، ومشاكل الإدارة، وعدم القدرة على التغيير والتجديد، وإرهاق المستثمرين وغيرها من الأسباب. وتعرف الدولة كيفية منح الفوائد والحوافز، لكنها أيضا جيدة في إيصال الروح إلى المستثمرين.

ولكن هناك مسألة أخرى، الدولة مسؤولة عنها ومتصلة ببقا الصناعة الإسرائيلية على قيد الحياة. لسنوات عديدة شجعت فقط الشركات المنتجة للتصدير، هذا سمح لها بتحسين قدرتها التنافسية في العالم، وأن تكون أكثر ابتكارا وتحافظ على إنتاجية عالية. ومع ذلك، كانت النتيجة إهمال الصناعات العاملة في السوق المحلية، ونتيجة لذلك اشتقت كلفة المعيشة المرتفعة أيضا.

ليس من دون سبب، كانت في السنوات الأخيرة أصوات لوقف دعم الصناعات التصديرية والاستثمار في الصناعات المحلية كذلك، يتم التعبير عن أحد هذه الأصوات من قبل بنك إسرائيل، الذي نشر مؤخرا تقريرا شاملا عن مشكلة الإنتاجية في الاقتصاد، حيث يوصي بالتخلص التدريجي من التفضيل الكاسح الذي تتمتع به الصادرات والصناعة

الفترة من العام الماضي ٢٠١٨، كانت هناك فجوة بقيمة ٥ مليارات دولار لصالح البضائع. وبحلول بداية عام ٢٠٢٠، ستكون صادرات الخدمات أكبر.

معظم الخدمات التي تصدرها إسرائيل هي خدمات برمجية. تتميز هذه الصناعة بخصائص مختلفة عن تصدير البضائع: فهي لا تحتوي على مواد خام، ولا تفرغ وتحميل في الميناء، ولا توجد آلات وخطوط إنتاج، ولا أوقات إعداد واستخدام الآلات، ولا شحوم، وزيت، ورافعات شوكية لتفكيك البضائع. وهذا يعني عدد أيدي عاملة أقل بكثير. لا يوجد سوى أشخاص وأجهزة كمبيوتر لا يحتاجون إلى خدمات الموائى والنقل. يتم النقر على زر الكمبيوتر، ويأتي المنتج مباشرة إلى زبون في أستراليا أو كندا أو الصين. وتتمتع صناعة الخدمات بميزة أخرى: فهي تجعل الميزان التجاري لإسرائيل بفائض كبير - إنها تصدر أكثر بكثير مما تستورد. في صناعة البضائع، الأمر عكس ذلك، فنحن نستورد أكثر من التصدير.

ومستقبلا ستوسع الفجوات بين تصدير الخدمات والبضائع. وهذه مشكلة مقلقة بالنسبة للصناعة الإسرائيلية لأنها تقسم الصادرات إلى مجالين لا يوجد بينهما الكثير من العوامل المشتركة. في هذه الحالة، تضعف قوة صناعة البضائع الأساسية، مما يؤثر تسالؤات حول مستقبلها.

لسنوات، عندما اشتكى كبار الصناعيين من ضائقتهم، مثل انخفاض سعر صرف الدولار، والتنظيم، وقوانين العمل، والبيروقراطية، كانوا يمثّلون معظم الصناعة والصادرات الإسرائيلية. ومع ذلك، فقد أحدثت التغييرات التكنولوجية حاجزا بين أنواع الصناعات وأنواع المصدرين، وبالتالي لا يمكن حل مسألة مستقبل الصناعة الإسرائيلية بجواب واحد، لا يمكن الإجابة عليه بشكل جيد أو سيء.

أيضا التفرقة المطلوبة بين الصناعات المتقدمة والتقليدية، بالضرورة هي السبيل لتحديد من سيبقى ومن سيفرق. في الصناعات التقليدية، هناك مصانع يمكن تجديدها ونتيجتها، والحفاظ على ميزة تسويقية أو إدارية أو لوجستية. لقد اخترق الكثيرون في الصناعة التقليدية

بقلم: سامي بيرتس (*)

يحدث مرة واحدة كل بضعة أشهر أن تواجه المؤسسة الصناعية، التي تقع غالبا في الضواحي، صعوبات، وتواجه الإغلاق. كلفة تشغيل العمال باهظة للغاية بالنسبة للمستثمرين، والإنتاج الخارجي أرخص، والبيروقراطية والضغوط هنا تغلبتا على المستثمرين. بشكل عام، فإن إغلاق الشركات تصاحبه حركات احتجاج، ويظهر العاملون في وسائل الإعلام، ثم تمارس ضغوط على وزارة المالية وأعضاء الكنيست، وربما يكون حل يمدد لفترة ما عمل هذه الشركة أو تلك، من خلال عملية تنفس اصطناعي، ولكن خلال هذه الفترة يتم إغلاق عشرات الشركات الأخرى، من الشركات الناشئة الإسرائيلية وبهدوء، ولم يكن أحد يعلم بوجودها.

في هذه الحالات، لن ترى عمالا يعملون بالأعمال الشاقة، ولن يتحدث أحد عن دعم الدولة للشركات. أغلقت وانتهى الأمر، فالشركات تختفي بسرعة كما ظهرت. ويتم استيعاب موظفيها في شركات أخرى، وليس قبل قفزة صغيرة في الخراج للاستمتاع بالإجازة القسرية. وهذا المشهد يعكس الفوارق الكبيرة، بين الصناعات الإسرائيلية المختلفة. في العام الجاري ٢٠١٩، من المتوقع أن يحدث أمر في الصادرات الإسرائيلية: لأول مرة، ستتجاوز صادرات الخدمات صادرات السلع. هذه ليست قضية إحصائية أو رمزية، ولكنها نقطة تحول في حياة الصناعة الإسرائيلية. فإذا صادفتم في الأونة الأخيرة الحملات الدعائية لاتحاد أرباب الصناعة، حول أهمية الصناعة وضرورة أن تصدق الدولة لتحدياتها، فهذا ليس صدفة. يرتبط هذا بشكل مباشر بتدهور الصناعة المحلية، وتعدد التهديدات التي تواجهها وحقيقة أنها تتقاسم الاقتصاد المتراجع.

في النصف الأول من عام ٢٠١٩، بلغ إجمالي الصادرات الإسرائيلية ٥٦٫٨ مليار دولار. تم توزيع الصادرات بالتساوي تقريبا: بلغ إجمالي صادرات البضائع ٢٨٫٦ مليار دولار، وبلغ إجمالي صادرات الخدمات ٢٧٫٢ مليار دولار. في مثل هذه

موجز اقتصادي

معدل الأجور في شهر تموز ١١ ألف شيكل

أعلنت مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن معدل الأجور في شهر تموز الماضي بلغ ١١ ألف و٤ شواكل، وهو زيادة بنسبة ٣٫٤٪ عما كان في ذات الشهر من العام الماضي. ويجري الحديث عن الراتب غير الصافي، ولكنه ليس المعدل الفعلي. فمعدل الرواتب المذكور هنا يجمع رواتب كافة العاملين، ويقسمه على عددهم. وفي هذا الاحتساب يتم سستر الفجوات الضخمة في الرواتب في السوق الإسرائيلية.

أما المعدل الفعلي للرواتب، فإنه يتعامل مع مستويات الرواتب، وعدد من يتقاضون كل واحد من تلك المستويات، لذا نرى دائما أن معدل الرواتب الفعلي يعادل أقل من ٧٠٪ من معدل الرواتب العام.

وكان تقرير سابق لمكتب الإحصاء المركزي قال إن ٦٦٪ من الأجيرين، ٢٫٥ مليون عامل، يتلقون دون معدل الرواتب الفعلي، وهذا يعكس حجم الفجوات. وفي تقارير سابقة، تبين أن حوالي ٣٢٪ من الأجيرين يتقاضون راتب الحد الأدنى من الأجر - ٥٣٠٠ شيكل وما دون (١٤٧٢ دولارا). وهذا يؤكد أكثر عمق الفجوات الاجتماعية، وبضمتها الرواتب.

وحسب التقرير، فإن عدد العاملين في سوق العمل في شهر تموز الماضي قارب ٣٫٧٤ مليون عامل، علما أن نسبة البطالة الحالية تتراوح في محيط ٣٫٩٪.

ويضيف التقرير أن ٦٦٪ من إجمالي العاملين، ٢٫٥٣ مليون عامل، يعملون في القطاعات الاقتصادية التي فيها معدل الرواتب أقل من معدل الرواتب العام. في حين أن ٣٤٪ من العاملين يعملون في قطاعات فيها معدل الرواتب أعلى من المعدل العام.

إعادة الانتخابات سترفع الكلفة

الإجمالية إلى ١٢ مليار شيكل

قالت تقديرات اقتصادية، شاركت فيها وزارة المالية واتحاد الصناعيين، إنه في حال تم إعادة الانتخابات العامة للمرة الثالثة في الأشهر القريبة المقبلة، فإن الكلفة الإجمالية لهذه الانتخابات وتبعاتها على الاقتصاد ستصل إلى ١٢ مليار شيكل، وهو ما يعادل ٣٫٤٢ مليار دولار.

وحسب تقديرات اتحاد الصناعيين، فإن كلفة يوم عطلة الانتخابات ٢٣ مليار شيكل، وهناك كلفة إغلاق للمحال والمؤسسات التجارية بنحو ١٫٦ مليار شيكل، و٣٦٠ مليون ميزانية لجنة الانتخابات لكل واحدة من الجولات الانتخابية، وهذا لا يشمل عشرات الملايين، تضاف لأجرة العاملين في القطع الخاص في يوم الانتخابات.

وقال محافظ بنك إسرائيل المركزي أمير يارون، لدى إعلانه الأسبوع الماضي عن قرار اللجنة الخاصة في البنك ثبات الفائدة البنكية عند ٢٫٥٪، إن «التأخير في تشكيل الحكومة يؤجل المعالجة للمشاكل الاقتصادية بعيدة المدى، والتي أشار إليها بنك إسرائيل في التقرير الخاص عن موضوع إنتاجية العمل؛ كما يؤجل اختيار الخطوات العاجلة اللازمة لإعادة العجز ونسبة الدين إلى مسار قابل للعيش، فإندعام اليقين بالنسبة لشدة وتفاصيل الخطوات التي ستخضعها الحكومة ليجعل من الصعب علينا أن نتدر في هذه المرحلة أي تأثير سيكون لها على التطورات في السنة القريبة القادمة».

وأضاف يارون أن «كل حكومة تقوم يجب أن تفكر على الفور بمسار واقعي للتصدي للعجز. هذا تحد، فلاققتصاد احتياجات واستثمارات بعيدة المدى يجب القيام بها، مثلما يشهد تقريرنا عن الإنتاجية. وسيتم فحص اقتصادي، وعندما تصل إلى الميزانية ويجب القيام بها بسرعة فهذا صعب جدا. للزمن توجد قيمة خالية من ذهب. واضح أنه من الأفضل معالجة المشاكل الاقتصادية في أقرب وقت ممكن».

وكان البنك في تقريره الدوري الصادر في الأسبوع الماضي، قد حذر من تباطؤ الحركة التجارية في الأسواق العالمية، رغم أن هذا التباطؤ لم ينعكس بعد على الصادرات الإسرائيلية، ولكن حسب التوقعات فإن تأثير هذا التباطؤ سيصل ل محالة إلى قطاع الصادرات الإسرائيلي.

وقال يارون إن «القرار بالنسبة للفائدة لم يكن سهلا، ولم يتخذ بالإجماع. فالصورة الاقتصادية، الحالية والمستقبلية، والتي عرضت على اللجنة مركبة، حتى الآن الاقتصاد الإسرائيلي هو سيبيا محصن أمام الإبطاء العالمي وعدم اليقين الناشئ في إسرائيل. ومع ذلك، طرأ ارتفاع ما في عدد المصدرين الذين يبلغون عن تاكل في ربحية التصدير، ويمكن التقدير بأنه إذا وصل الإبطاء العالمي إلى فروع التكنولوجيا، فإنه سيؤثر أيضا على قطاع الهايتك الإسرائيلي، وانعدام الوضوح السياسي لا يؤثر حتى الآن سلبا على النشاط الواقعي أو على الأسواق المالية في إسرائيل. فروع الاقتصاد تواصل النمو، وحتى في فرع البناء لا يبدو إبطاء.

يذكر أن تراجع أرباح الصادرات يعود إلى تراجع سعر صرف الدولار منذ مطلع العام الجاري بنحو ٧٪.

وحذرت مصادر في وزارة المالية من أن التأخير في تشكيل الحكومة قد يؤدي إلى استفحال العجز في الموازنة العامة، بدلا من أن يقل عند نسبة ٣٫٩٪ من حجم الناتج العام، بما من سقف العجز المحدد ٢٫٩٪، وهو ما يعادل ١٤ مليار شيكل.

وما زاد الطين بله من ناحية إسرائيل، أن شركة تدريب الاعتمادات المالية العالمية «موديس»، حذرت من أن الفشل في تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل، قادرة على القيام بخطوات اقتصادية جديدة للجم العجز، يضع تدريب إسرائيل أمام المؤسسات المالية العالمية تحت طائلة خطر. وقالت الشركة إنها ستجري حسابات جديدة فيما يتعلق بمستقبل الاقتصاد الإسرائيلي، وقدرت الحكومة على استقرار الاقتصاد والموازنة العامة للعام ٢٠٢٠.

بقلم: دوتان ليشم ونشير حيفر (*)

المقدمة

استطاع مستشار الرئيس الأميركي وصهره جاريد كوشنير، في سياق عرض الشقّ الاقتصادي من صفقة القرن، التي أطلقتها الولايات المتحدة بشأن إسرائيل/فلسطين، أن يبين المخن التي تُلم بالاقْتِصاد الفلسطيني بقدر كبير من الإسهاب والتفصيل دون أن يأتي على ذكر الاحتلال الإسرائيلي، واستحضر كوشنير وهم الرخاء الاقتصادي الذي سينغم به الفلسطينيون كما لو أن القوات الإسرائيلية لم يكن لها وجود في الحيز الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، نقلت إدارة دونالد ترامب سفارتها إلى القدس واعترفت لإسرائيل ببسط سيادتها السياسية على الجولان السوري الذي ضمّته إلى إقليمها دون وجه قانوني، وحيث كشف النتاب عن إقامة مستعمرة يقتصر السكن فيها على اليهود دون غيرهم، وهي مستعمرة «رامات ترامب»، كما أعلن سفير الولايات المتحدة ديفيد فريدمان وكبير المفاوضين الأميركيين جيسون غرينبات عن دعمها لضّم المستوطنات غير القانونية المقامة على أراضي الضفة الغربية. وهذا تطبيع واع ومدروس للجزل من الناحية النظرية، ففي وسع إسرائيل أن تتوسع كما لو كان الفلسطينيون ليس لهم وجود، وفي المقابل، تستطيع فلسطين أن تنمو كما لو تكن تقيع تحت نير الاحتلال.

كيف غدا الاحتلال العسكري الإسرائيلي، الذي عارضته كلّ الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة في مستهل الأمر، يحظى بالتطبيع إلى درجة تجزأت فيها حكومتا إسرائيل والولايات المتحدة على استبعاد واجهة الاحتلال «المؤقت»، واعتناق فكرة دولة «إسرائيل الكبرى» التي تركز على الفصل العنصري في أساسها، حيث تفرض أقلية يهودية حكمها على الأغلبية الفلسطينية بوسائل تتناقض مع الديموقراطية وبالقوة العسكرية؟ وقد صبغت هذه العملية التي ترمي إلى تطبيع الاحتلال بعنانية في قاعات مجالس إدارة ومدراء الاقتصاد والإحصاء ومكاتبهم، ولا سيما في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، من خلال الاستعانة بالنظام القانوني «الإقليم الاقتصادي» من أجل التسليم بالضم باعتبارها حقيقة قائمة بحكم الأمر الواقع.

حدود الإحصاءات

داب الجهاز المركزي لإحصاء الإسرائيلي، منذ أمد بعيد، على نشر البيانات الإحصائية التي تتناول النشاط الاقتصادي الذي يديره المستوطنون اليهود في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويبدأ -يوسع هذا الجهاز حدود إحصاءاته لتشمل المناطق التي تقع خارج الخط الأخضر. أما في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية)، فلا ينشر الجهاز سوى بيانات إحصائية ترصد الأنشطة الاقتصادية التي يربعاها السكان اليهود فيها، مما يضيئ طباعاً عنصرياً على حدود الإحصاءات الإسرائيلية. وقد وضعت السلطات الإسرائيلية إنشاء الجهاز المركزي لإحصاء الفلسطيني في العام ١٩٩٤ باعتباره ذريعة لتجاهل الأغلبية الساحقة من سكان الأرض الفلسطينية المحتلة، والتعامل مع هذه المنطقة كما لو كانت منطقة تقل فيها كثافة السكان الإسرائيليين اليهود.

وتبوّأت هذه الممارسة موقعا محوريا في الخلاف الذي نشب بين إسرائيل والدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية

في الميدان الاقتصادي عندما خاضت المفاوضات بطريقتها الخاصة للانضمام إلى عضوية هذا النادي الحصري. فلم تكن الدول الأعضاء في المنظمة تقفز بما قامت به إسرائيل من توسيع حدودها إحصاءاتها على أسس عنصرية. ومن جانب آخر، لم تُبد إسرائيل الاستعداد للتنازل عن الطموح الاقتصادي الذي يشكر أحد محاور جهادتها.

فقد اقترح شلومو يتسحاك، رئيس سياتر المركزي للإحصاء الإسرائيلي، على منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن تدرج إسرائيل المستوطنات اليهودية في حساباتها القومية بوصفها منطقة اقتصادية خالصة، باعتبارها وسيلة للخروج من ذلك المازق والسماح لإسرائيل بالانضمام إلى المنظمة.

وقد خرجت المنطقة الاقتصادية الخالصة نفسها إلى حيز الوجود بوصفها آلية من آليات القانون الدولي، التي اجترحها مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار في العام ١٩٨٢. وقد وظف المجتمع الدولي المنطقة الاقتصادية الخالصة كوسيلة لتهدئة العالم الذي شهد إدماناً متزايداً على الوقود الأحفوري في الفترة التي تلت انقضاء الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال ترسيم مجموعة جديدة من الحدود التي تتخطى الحدود السياسية واصطُلب على تسميتها «بالإقليم الاقتصادي»، وبعدها دخلت المنطقة الاقتصادية الخالصة حيز النفاذ والسريان في العام ١٩٩٤، غدت كل دولة ساحلية على وجه الأرض تملك، فجأةً، مجموعتين من الحدود، إحداها سياسية والأخرى اقتصادية. وقد تمتد الحدود الاقتصادية حتى مسافة تبلغ ٢٠٠ ميل بحري داخل الأراضي التي تقع في قاع البحر على امتداد شواطئ الدولة الساحلية. وتستطيع دولة ما، في هذه المنطقة، التي تسمى «المناطق الاقتصادية الخالصة»، أن تفرض الاحتكار الاقتصادي على استغلال الأحافير التي باتت تُغذّ من الموارد الطبيعية في يومنا هذا. وفي وسع هذه الدولة، كما هي حال النزوح مثلاً، أن تستغل هذه الموارد الطبيعية وأن تنشئ صندوقاً للثروة من شأنه أن يضمن الأمن الاقتصادي لمواطنيها. وبخلاف ذلك، تستطيع هذه الدولة أن تعهد بالحق الحصري في جني الأرباح من هذه الموارد إلى مصادر خارجية وفرض الضرائب عليها مقابل نسبة مئوية -في الإيرادات المتحصلة منها، وفضلاً ذلك، ففي وسع تلك الدولة أن تتنازل عن هذا الحق دون مقابل لحفنة من الشركات المتعددة الجنسيات. وأخيراً، فقد تنزّك الدولة المعنية تلك المناطق وشأنها بدافع من حرصها على رفاه الكوكب وسكانه.

ولم يغيّر مصطلح المنطقة الاقتصادية الخالصة الذي وظفه يتسحاك على نحو غير تقليدي، تتعامل بوجوبه مع الضفة الغربية باعتبارها محيطا والمستوطنين الإسرائيليين كما لو كانوا أحافير، الواقع الذي يقول إنه كان يقترح نهجا إحصائياً قائماً على العزل العنصري: ففي الأرض الفلسطينية المحتلة، تشمل الإحصاءات تعداد من لا يتجاوز عددهم ٦٠٠ ألف إسرائيلي يهودي، في حين لا يرد ذكر الفلسطينيين الذين يبلغ تعدادهم ٩ر٤ مليون نسمة في الإحصاءات بكل بساطة. وقد رفضت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي طرح يتسحاك، وطالبت إسرائيل بإرسال الإحصاءات التي لا تشمل الأرض الفلسطينية المحتلة إلى الإطلاق.

وكان الحل التوفيقى الذي جرى التوصل إليه يتمثل في أن تضمم إسرائيل إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان وعلى رأسها إسرائيل، وهذه الشبكة تتضمن ثلاثة مكونات مهمة: الممر البصري الذي يبدأ من إيران ويمر في العراق إلى سورية ولبنان؛ ربط سكة الحديد الإيرانية بالعراق وسورية، بحيث تربط إيران والخليج العربي بالبحر المتوسط؛ قدرة على العسكري، وانتشار وكلائها في سورية والعراق ولبنان. وأشارت إلى أن هذا الهدف ينبع أساسا من تطلع إيران إلى بلورة كتلة من الدول يكون للشيعة فيها وضع مهيم، يمتد من غرب أفغانستان حتى لبنان والبحر الأبيض المتوسط. ويشقّ هذا الهدف من رؤية إيران الاستراتيجية بأن الموقع المتقدم لها في مواجهة أعدائها موجود على مسافة بعيدة عن حدودها الغربية، في نطاق سورية - لبنان. وهذه الخطوات هدفت إلى ربط النظام في سورية بها وقتاً طويلاً، حتى في حال اضطرت إلى إخراج قواتها من سورية، و/أو انهيار نظام بشار الأسد.

ورأت الورقة، التي كتبها إفرام كام، أحد كبار الباحثين في المعهد المذكور، أنه يمكن تقسيم هذه الخطوات الإيرانية إلى مجموعتين؛ الأولى تتضمن خطوات غرضها التأثير في الوضع الداخلي في سورية، وتعزيز النظام الحاكم فيها، والتأثير في علاقته بإيران. وتضمنت هذه الخطوات سلسلة اتفاقات اقتصادية تساعد نظام الأسد على إعادة إعمار الدمار الذي تسبب به لسورية، وتضمن مكانة إيران وعملية إعادة الإعمار، وهي تشمل نشاطات إيرانية. بموافقة وتشجيع نظام الأسد، ونقل سكان شيعة إلى سورية وتسلب القيم الإيرانية الدينية والثقافية إليها. ونظراً إلى أن هذه الخطوات لها علاقة بالوضع الداخلي في سورية، من الصعب على أي طرف خارجي، بمن فيه إسرائيل، لجمه أو التأثير فيه بصورة كبيرة، على الرغم من أن تعزيز مكانة إيران في سورية له دلالات سلبية بالنسبة إلى إسرائيل.

والمجموعة الثانية من هذه الخطوات لها أهمية أكبر بكثير بالنسبة إلى إسرائيل، لأنها تهدف إلى زيادة التهديد الإيراني إزاءها، وخصوصاً بواسطة تعزيز قدرات حزب الله اللبناني - وأيضاً الميليشيات الشيعية الأخرى - في لبنان وسورية وحتى في العراق. وتشمل هذه الخطوات نقل كميات كبيرة من العتاد العسكري النوعي، في الأساس صواريخ باليستية وقذائف وصواريخ مضادة للدروع وصواريخ بحر - بر إلى سورية ولبنان، وإقامة مصانع في سورية ولبنان والعراق لإنتاج وسائل قتال وتطويرها. لكن بعد المسافة من إيران تفرض بناء شبكة محاور استراتيجية تضمن لها استخداماً آمناً وتقلص التشويش عليها من عناصر معادية

الاقتصادي في العام ٢٠١٠، وأن تضع بين يدي المنظمة إحصاءات جديدة في غضون عام واحد، بحيث تميّز بين إسرائيل ضمن حدودها التي تحظى باعتراف دولي والأرض الفلسطينية المحتلة. وقد أخلت إسرائيل بهذا الاتفاق، واستعانت المنظمة بخبرائها الاقتصاديين في سياق المحاولة التي بذلتها للخروج بهذا التمييز. وكان الفشل من نصيب المنظمة بالطبع، حيث انتهت بها المطاف إلى نشر تقارير حول إسرائيل على النحو الذي أراده يتسحاك تماماً؛ فقد أدرجت الإحصاءات التي تشمل جميع المواطنين الإسرائيليين في إسرائيل وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، وغضرت الطرف عن ٥ر٤ مليون فلسطيني يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة ويقعون تحت السيطرة الاقتصادية الكاملة التي تفرضاها إسرائيل عليهم.

ويواجه أي امرئ يسعى إلى كتابة قصة الاقتصاد الذي يشهد التمييز في إقليم فلسطين التاريخية عقبات عدّة. فإسرائيل لا تنفك تخالف الاتفاق الذي أبرمته مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ولا تقدم مجموعتين من الحسابات القومية، إحداها تشمل المنظمة الاقتصادية الخالصة والأخرى لا تشملها. ففي البيانات الإحصائية التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء الإسرائيلي على الملأ، لا يصنّف النشاط الاقتصادي في المنطقة الاقتصادية التابعة لإسرائيل إلى نشاط في الأرض الفلسطينية المحتلة ونشاط داخل إسرائيل. ولذلك، فليس هناك من طريقة سهلة لحساب الإحصاءات التي تتناول إسرائيل ضمن نطاق حدودها السياسية. ولا يُعدّ جمع الحسابات القومية التي ينشرها جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي والفلسطيني مع بعضها بعضاً مهمة يسيرة كذلك، لأن كلا من هذين الجهازين يستخدم منهجيات مختلفة، ويجري التعداد السكاني في أعوام مختلفة ويوظف تعاريف مختلفة في ترسيم حدود المناطق. ويظهر هذا الأمر بجلاء في أكبر مدينة إسرائيلية وأكثر مدينة فلسطينية - القدس - التي يدعي جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي وجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني أنها جزء من منطقته الاقتصادية.

الاقتصاد الواحد

تحظى إسرائيل بسبعة دولية بوصفها دولة حديثة تملك اقتصاداً مزدهراً قائماً على التكنولوجيا المتقدمة ونظامين ممتازين في التعليم والصحة. فعلى مؤشر الأمم المتحدة للتنمية البشرية، تحتل إسرائيل المرتبة الثانية والعشرين في قائمة البلدان الأكثر تقدّماً في العالم (حتى العام ٢٠١٨). ولا تتيسر هذه النظرة إلى الاقتصاد الإسرائيلي إلا بالتسليم الضمني بالعزل المتأصل في المنظومة السياسية الإسرائيلية.

ومن الإشارات الدامغة التي تبيّن الطريقة التي بات فيها العزل يعرّف الاقتصاد الإسرائيلي الرذ الذي قدمته إسرائيل على أول تقرير صدر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول إسرائيل في العام ٢٠١٠. فقد وجّه هذا التقرير الانتقاد لنظام التعليم القائم على العزل الذي تطبقه إسرائيل والارتباط الوثيق بين الهوية الدينية والإثنية من جهة، والمقر من جهة أخرى. وكان ردّ رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو: «لو استبعدنا العرب والمتدينين المتزمتين، لكان وضعنا ممتازاً!» وتجدر الإشارة إلى أن نتينياهو لم

يطلب في تصريحه باستبعاد الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة فحسب، بل واستبعاد المواطنين العرب في دولة إسرائيل، والذين تبلغ نسبتهم نحو ٢٢ في المئة من السكان، فضلاً عن نحو ١٥ في المئة من السكان اليهود المتدينين المتزمتين. فنتينياهو يمتنّى أن يقدم للعالم اقتصاداً إسرائيلياً لا يقيم وزناً إلا لما نسبته ٦٣ في المئة من المواطنين، ونحو ٤؛ في المئة من السكان في الاقتصاد الواحد.

وبناءً على ذلك، ما الذي تبدو عليه إحصاءات الاقتصاد الواحد في الواقع؟ وما متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد في منطقة إسرائيل/فلسطين برمتها؟ وما النسبة المئوية للأفراد العاطلين عن العمل والأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر؟ وما متوسط سن العمل؟ وتبين الععبات المنهجية التي تواجه هذه الأسئلة، التي تبدو بسيطة في ظاهرها، مدى تفرّظ فكرة الدمج، حتى من وجهة نظر إحصائية فحسب. فهذه الحسابات تتطلب اقتطاع مقتطفات من تقارير تكاد لا تتواءم معاً وتقدّم بيانات غير متزامنة ومجعّعة حسب منهجيات مختلفة وحياتها معاً.

وربما يُعدّ الناتج المحلي الإجمالي من أيسر الأمور التي يمكن قياسها، على الرغم من أن الاقتصاد غير المنظم، ولا سيما في قطاع غزة، يجعل هوماش الخطأ لهذا الحساب واسعة إلى حد مخيف. فالتقارير الصادرة عن البنك الدولي تفيد بأن الناتج المحلي الإجمالي في الأرض الفلسطينية المحتلة (بالنسبة للفلسطينيين فقط، دون المستعمرين الإسرائيليين) وصل إلى ٤٦٧ مليار دولار في العام ٢٠١٨. كما يشير البنك الدولي إلى أن الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل (والذي يشمل المستعمرين، دون الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة) سبّل ٣٥٢٣ مليار دولار في العام نفسه. وإذا قسّمنا هذا على العدد الكلي لأفراد السكان، الذين يبلغ تعدادهم ٨١٣ر٨١٢ر٨ نسمة (وذلك بجمع تقديرات عدد السكان الصادرة عن الجهاز المركزي لإحصاء الإسرائيلي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العام ٢٠١٨ معاً)، نصل إلى ناتج محلي إجمالي قدره ٢٦ر٦٢٩ دولاراً للفرد الواحد. وهذا يضع معدل ازدهار الاقتصاد الواحد في مكان ما بين كازاخستان ورومانيا على سلم الترتيب العالمي. ويكمن الفرق، بالطبع، في أن الدخل والثروة يوزّعان بقدر يفتقر إلى قدر أكبر بكثير من المساواة في إسرائيل/فلسطين مما هو عليه في كازاخستان ورومانيا. لأن الطبقة العليا من الإسرائيليين اليهود المقيمين في شمال تل أبيب يتمتعون بأسلوب حياة يضاهاي ذلك السائد في أوساط أثرياء الأوروبيين ولا ينسع سكان الأحياء الفقيرة في مدينة غزة أن يتصوره، وهي أحياء تماثل الأحياء الفقيرة في البرازيل أو الأحياء التي يطغى عليها الفقر في نيودلهي، ولا تبيغ تل أبيب وغزة سوى كيلومترات معدودة عن بعضهما بعضاً وتقعان على الساحل نفسه.

وعندما يتعلق الأمر بالمؤشرات الاقتصادية الأخرى، كالنقر والباطلة ومتوسط الأجور وغيره، تُعدّ الفجوة المنهجية أوسع من أن تُشَدّ دون الاستعانة بفريق من خبراء الإحصاء والاقتصاد.

الخلاصة

عند طرح الاقتصاد الواحد الذي يخضع للسيطرة الإسرائيلية الحصرية على بساط البحث، يأخذ الجدل السياسي الذي

الضم السياسي تحت ستار «التعاون الاقتصادي»!

يتناول إسرائيل/فلسطين وجهة نظر جديدة بكاملها. فقد حظيت اتفاقيات أوسلو التي وقّعت في حقبة التسعينات من القرن الماضي بدعم هائل من أسرة المجتمع الدولي لأنها بسطت القضية وأطرت النضال الذي خاضه الفلسطينيون في سبيل الحرية وإعمال حقوق الإنسان في إطار «الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني». كما لو كان شعبان، أو بلدان-يقتتلان على مساحة من الأرض. ويستدعي الواقع الاقتصادي القائم على الأرض اعتماد منظور مختلف تمام الاختلاف: ليس هناك سوى اقتصاد واحد. ففي هذه المنطقة برمتها، لا يُسمح إلا لبنك مركزي واحد بطباعة عملة واحدة (تحمل الرموز القومية الإسرائيلية). وتتولى وزارة المالية الإسرائيلية الرقابة على الأرض اعتماد منظور مختلف تمام الاختلاف: ليس هناك سوى اقتصاد واحد. ففي هذه المنطقة برمتها، لا يُسمح إلا لبنك مركزي واحد بطباعة عملة واحدة (تحمل الرموز القومية الإسرائيلية). وتتولى وزارة المالية الإسرائيلية الرقابة على الأرض اعتماد منظور مختلف تمام الاختلاف: ليس هناك سوى اقتصاد واحد. ففي هذه المنطقة برمتها، لا يُسمح إلا لبنك مركزي واحد بطباعة عملة واحدة (تحمل الرموز القومية الإسرائيلية). وتتولى وزارة المالية الإسرائيلية الرقابة على

تتصلب الانتقسامات داخل هذا الاقتصاد وتتسع. فالفلسطينيون في غزة يعيشون فيما يشبه ظروف السجن الغربية محصورون أيضاً في جيوب تخضع لسيطرة صارمة من قبل اليهود لمستويات متفاوتة من العزل والتمييز. وفضلاً عن ذلك، فحختي المواطنون اليهود في إسرائيل يعيشون في مجتمع تسوده مستويات عالية من التراتبية الهرمية وانعدام المساواة، حيث يمكن للأثني والانتماء الديني والخلفية الأسرية والجنس أن يخفن الفرص الاقتصادية التي تتاح للواحد منهم فيه.

ويُعدّ كل تقرير يصدر عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في ظل هذه المعطيات مؤلّماً بالوقائع التي يفرزها نظام الفصل العنصري الإسرائيلي. ولا يُشغل عدد ليس بالقليل من خبراء الاقتصاد في المنظمة أنفسهم بإسرائيل/فلسطين ولا يلقون لها بالاً على الإطلاق. فهم يؤلّفون التقارير التي تتناول المعدلات المتنامية لندعام المساواة في اقتصادات البلدان الأعضاء في المنظمة، وأهمية الاستثمار في التعليم، وتوخي الشفافية في فرض الضرائب، والاستثمار في الطاقة المتجددة ومراقبة تغير المناخ. وكل تقرير من هذه التقارير يقدم بيانات تركز في أساسها على الكذبة التي تقول إنه ليس للفلسطينيين وجود في المنطقة الاقتصادية الخالصة التي تملكها إسرائيل. وحتى إذا كان الأثر الذي يفرزه ذلك على جميع الإحصاءات التي تنشرها المنظمة ضئيلاً عند حساب المتوسط الشامل في جميع البلدان الأعضاء فيها، فلا يزال كل تقرير تصدره المنظمة يسهم بقدر بسيط في اعتماد الإحصاءات الإسرائيلية على علاتها والتقصير في إبراز العزل القائم.

(*) باحثان إسرائيليان، د. ليشم أصدر في العام ٢٠١٦ كتابا بعنوان «أصول النيوليبرالية: نمذجة الاقتصاد من المسيح حتى فوكو»، ود. حيفر أصدر في العام ٢٠١٧ كتابا بعنوان «خصخصة الأمن الإسرائيلي»، ترجمة خاصة.

ورقة «تقدير موقف» جديدة لـ «معهد دراسات الأمن القومي»:

لماذا تشكل إسرائيل عائقاً أمام عملية بناء موقع استراتيجي لإيران في سورية؟



قصف اسرائيلي لموقع إيراني في سورية.

لكن لا شك في أنه كان لهذه المساعدة دور مركزي في نجاح نظام الأسد في البقاء وبداية انتعاشه. منذ العام ٢٠١٨، وبعد أن اتضح أن نظام الأسد قد نجا من خطر الانهيار القريب، جرى الكشف، بالتدريج، عن تفاصيل عامة إضافية للاتفاقات الموقعة بين إيران وسورية، والتي ستؤثر في شبكة العلاقات بينها مستقبلاً. في الوقت عينه، من الممكن الافتراض أن جزءاً من هذه الاتفاقات، وخصوصاً في المجال العسكري، لم يُكشَف عنه حتى بلامحه العامة - بين هذه الاتفاقات، كما يبدو، تلك التي لها علاقة بالمواجهة مع إسرائيل.

ضمن هذا الإطار، في آب ٢٠١٨ وفي آذار ٢٠١٩، وقّعت إيران وسورية مجموعة اتفاقات تتعلق بتوسيع النشاط العسكري بين البلدين، وإعادة بناء القوات العسكرية والصناعة

العسكرية في سورية. هذه الاتفاقات أكدت أيضاً استمرار وجود المستشارين العسكريين الإيرانيين في سورية - صيغة يبدو أن الفرض منها التغطية على استمرار وجود عناصر سورية، على الصعيد الاقتصادي، في ٢٠١٨-٢٠١٩. وقّع الطرفان سلسلة اتفاقات تتعلق باستثمارات إيرانية في سورية، من أجل بناء مناطق درمتها الحرب وإعادة إعمارها، وتزويد سورية بالنفط الإيراني، وفي مجالات النقل والسكة الحديد واستغلال المواد الخام.

والطرفان معنيان جداً بتوسيع العلاقات العسكرية والاقتصادية بينهما. بالنسبة إلى سورية، إيران تقدم لها أكبر مساعدة اقتصادية منذ سنوات، من دون وجود

ملف خاص: إسرائيل وأزمة المناخ

أصحاب المصالح الماليّة يدفعون الجمهور الإسرائيلي إلى التعامل مع المخاطر المناخيّة بـ«لامبالاة وإنكار»!

تعريف:

فيما يلي ترجمة خاصة لتقرير مطّول كتبه ندان فلدمان وظهر مؤخراً في الدورية الشهرية «ذي ماركر مغازين» التابعة لمجموعة «هآرتس»، وتناول من خلاله كيف يتم التعامل في إسرائيل مع المخاطر الناجمة عن أزمة المناخ في العالم وبماذا يتأثر هذا التعامل على شتى المستويات. (المحرر)

يسعى الدكتور جوثان أيكيناوم من منظمة «غرينبيس» لجلع الإسرائيليين يفهمون مدى ارتباط استهلاكهم بالحرائق الهائلة في منطقة الأمازون. وتقول حملات هذه المنظمة في إسرائيل إن الطلب الشديد على اللحوم الإسرائيلية قد نما بشكل مطرد، مما أدى إلى زيادة حادة في الاستهلاك في السنوات الأخيرة؛ في ٢٠١٥ - ٢٠١٧، زادت مبيعات لحوم البقر في إسرائيل بنسبة ٤٠٪، وفقا لوزارة الزراعة. «نحن نشكل سوقا مهمة لدول أميركا الجنوبية - ٥٣٪ من صادرات الماشية في الأرجنتين، وحوالي ٢٪ من البرازيل، وأكثر من ١٠٪ من باراغواي، والأرقام في ارتفاع». يقول أيكيناوم. وهذه هي نتيجة التسويق العنيف لمنتجات اللحوم من شبكات التسويق، جنبا إلى جنب مع الزيادة في مستوى المعيشة». ويقول إن الطلب المتزايد على لحم البقر ليس فريداً بالنسبة لإسرائيل ولكنه واضح أيضاً في بلدان أخرى، مما يدفع مربى الماشية في أميركا الجنوبية إلى إخلاء المزيد من المناطق لتربية الماشية. و«قطعان البقر ليست مسجونة، بل تعيش في مناطق مفتوحة كبيرة، لذا يجرق المزارعون الغابات لإعداد المنطقة لرعي البقر». أيكيناوم يوضح أن هذه طريقة غير مكلفة بشكل خاص: «كل ما عليك فعله هو تحضير المساحة، وبذا توفر في الغذاء ومشاكل الاكتظاظ مثل توفير المضادات الحيوية والمكملات الغذائية وإنشاء مرافق السمون مثل الماشية التي تتم تربيتها في الولايات المتحدة، على سبيل المثال». ووفقا له، فإن حوالي ٧٠٠٠ كيلومتر مربع من الغابات تختفي كل عام في الأمازون، ٨٠٪ منها تستخدم لتربية الماشية و٥٪ أخرى لزراعة فول الصويا.

في الشهر الماضي، غمرت الحرائق الضخمة في منطقة الأمازون العالم بأسره، ويبدو أنها أيقظت أيضاً أكثر الناس غير المبالين بالقضايا البيئية. ويمتد الأمازون، وهو أكبر غابة استوائية مطيرة في العالم، إلى تسع ولايات في أميركا الجنوبية وهو أحد أكبر النظم الإيكولوجية في العالم. عندما تندلع على نطاق واسع، فهذا أمر مزعج. عندما يحدث ذلك في عصر التنبؤات المتزايدة حول الكارثة الإيكولوجية، فإن الأمر مخيف، وعندما يتبين أنها حرائق متعددة لغرض إخلاء مساحات لتربية البقر، وبدعم غير متحفظ من قبل الرئيس البرازيلي، فإن الأمر يثير الغضب بالفعل - ابتداء من مواطنين بسطاء إلى زعماء بلدان مثل فرنسا وإيرلندا.

هناك صلة بين تغير المناخ وبعض الأشياء التي تؤثر على الإسرائيليين

يعيش الجمهور الإسرائيلي، على وجه الخصوص، في حالة إنكار حول أهمية ومعنى أزمة المناخ. ولا يعزو إلى القضية، بالنظر إلى آثارها المحتملة، أهمية لائقة. يربط أيكيناوم هذا بعدة أسباب: «أولها أن لدى الجمهور الإسرائيلي الكثير من المتابعين - التهديدات الأمنية إلى المعيشة الباهظة الثمن. والسبب الآخر هو أن إسرائيل تشبه جزيرة في الجانب البيئي، فنحن محاطون ببلدان معادية، بعيدة كل البعد عن الدول الرئيسية التي تروج لهذه القضية، وتبدو كأننا دولة صغيرة مهملة. ولكن العبث هو أن هناك صلة بين تغير المناخ وبعض الأشياء التي تؤثر على الإسرائيليين، مثل الاختناقات المرورية وتلوث الهواء من السيارات والمصانع الملوثة».

ينقسم منكرو كارثة المناخ، سواء في إسرائيل أو في الخارج، تقريبا إلى ثلاث مجموعات: أولها وأكبرها المنكرون السلييون، الذين هم عامة الناس غير المبالين إلى حد كبير بالخطاب البيئي، حتى عندما يتعرضون لتحذيرات نهاية العالم من خبراء المناخ والعلماء وعلماء البيئة؛ وهناك مجموعة ثانية، صغيرة إلى حد ما، هي المنكرون النشطاء، بمن فيهم بعض العلماء السياسيين والناشطين، الذين يجادلون بقوة بأن تنبؤات تحذيرات المناخ خاطئة، وأن النشاط البشري ليس مسؤولاً عن الاحتباس الحراري، وأنه حتى لو كانت هذه التنبؤات صحيحة، فلن تتمكن البشرية ببساطة من إيقاف عملية الاحترار وتغير المناخ. وفي المجموعة الثالثة توجد المصالح - الأشخاص والشركات التي لديها مصلحة في تقديم صورة وردية اللون. وتقول هذه المجموعة شركات كبرى ملوثة والمسيطرون عليها.

تؤثر هذه المجموعات الثلاث على الخطاب البيئي في إسرائيل، والذي، برغم تطوره في السنوات الأخيرة، لا يزال يعاني من قلة الاهتمام العام، وقلة في الخبراء، وتفضيل حكومي منخفض ومحدودية معالجة في وسائل الإعلام - بالمقارنة مع الخطأ الأمني أو الاقتصادي والديني في إسرائيل، وكذلك مقارنة مع الخطاب البيئي في الدول المتقدمة الأخرى. وأحد أقوى الأدلة على ذلك هو الافتقار شبه الكامل للتمثيل في الكنيست للمنتخبين الذين لديهم أجندة بيئية. في الكنيست السابق، كانت هناك عضوة واحدة فقط في الكنيست - يعايل كوهين فاران، التي لم تخض انتخابات الكنيست في الجولة الأولى في نيسان، وقد احتلت المرتبة الثامنة في قائمة المعسكر الديمقراطي في الجولة الثانية. وقد جرى الحديث معها قبل الانتخابات الأخيرة.

تقول كوهين فاران: «بالنسبة لمنكري كارثة المناخ في إسرائيل، لاحظ بشكل رئيسي تصريحات من اليمين الاقتصادي المحافظ والمتطرف... عليهم أن يتكروا الاحترار العالمي لأنه بخلاف ذلك سيتعارض مع نظرتهم الاقتصادية - الاقتصاد الرأسمالي البرترياني الذي يشجع على الانعدام التام للتدخل الحكومي. يتطلب التنظيم البيئي تدخل الحكومة ولا

يتماشى هذا مع النظرة الاقتصادية، لذلك من الأسهل بكثير القول إنه لا توجد مشكلة على الإطلاق وإنكارها. إنه إنكار نشط. ولكنني لم أسمع بعد سياسيا كبريا من اليمين يدعي أنه لا يوجد احترار عالمي، بمن في ذلك وزير الطاقة يوفال شتاينيتس أو رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، فهم لا ينكرون - لكنهم سلبيون».

أيدي كبرى الشركات ممتدة في وسائل الإعلام!

تصف كوهين فاران كيف أصبح الكنيست، في ظل غياب أعضاء كنيست «خضّر» وفي ظل الخطاب البيئي غير المتطور، ساحة يقوم فيها أصحاب المصلحة بممارسة قوتهم الهائلة لاختراق قلب الهيئة التشريعية والتأثير في السياسة بما يخدم مصالحهم، ومن دون إنكار الاحترار العالمي. «تعكس أنشطة جماعات الضغط نيابة عن شركات الوقود في قضايا مثل مسافة بعد محطات الوقود عن المنازل، وأنظمة جودة الهواء وتطبيقاتها على المصانع ومحطات الوقود. إنهم يريدون معايير تسمح بذلك بأعلى ما يمكن».

نشاط الضغط يشمل بما لا يقل أهمية شركات الغاز والوقود مثل نوبل إنرجي، صاحبة احتكار الغاز الإسرائيلي، لتأمين مصالحها الاقتصادية على حساب الانتقال المحتمل لإنتاج الطاقة النظيفة «بأسعر رائع» كما تقول. «تريد نوبل إنرجي ومالكها إسحاق تشوفا بناء أكبر عدد ممكن من محطات توليد الطاقة التي تعمل بالغاز، وهي أقل تلويثًا من النفط والفحم، ولكنها أيضا ملوثة - فهذه هي غازات الدفيئة. يجب على إسرائيل أن تمر فطاما من غازات الدفيئة، أسوة بالعالم كله، والبديل هو طاقة الشمس النظيفة والخضراء والتي تعدّ الأرخص في العالم. الأسعار انخفضت بشكل كبير في السنوات الأخيرة بفضل الاستثمارات الكبيرة، وخاصة في أوروبا والصين. وإسرائيل بلد مثالي للطاقة الشمسية - فالشمس وفيرة، وليس فقط في الصيف، بل لعدة أشهر متتالية أخرى. ولكن طالما لم يتم الترويج لاستخدام الطاقة الشمسية، يتم تكريس إدمان الغاز هنا، والسبب في ذلك هو شركات الغاز بشكل رئيسي، والقوى التي تحتكرها. إنهم يشهدون ليكون هذا هو المفهوم السائد ويتمتعون بالإيرادات.

ألبرت هو ربما واحد من أفضل الباحثين في مجال المناخ في إسرائيل، وأحد أبرز الباحثين في العالم. وخلال ٤٠ عاماً من البحث، نشر حوالي ٢٠٠ مقالة في المجلات المتخصصة، وقام بتطوير سلسلة من نماذج الظواهر المناخية، وفي عام ٢٠١٨ فاز بجائزة بيرنكس لرابعة علوم الأرض التابعة للاتحاد الأوروبي، تكريما لإنجازاته العلمية. «أنا أعرف مزاعم نير شفيف»، يقول، «لقد تم حتى الآن نشر ما يقرب من ٤ مقالات حول الإشعاع الشمسي والتي أظهرت بعض الارتباط بين التغيرات الدورية في الإشعاع الشمسي والاحتباس الحراري. بالمقابل هناك المئات من المقالات العلمية قد نشرت وتبين أن ادعاء نير شفيف لا أساس له من الصحة. ليس هناك أي عالم غيوم جدي يقبل بهذا الادعاء. وفقاً لتوقعات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، خلال ١٠٠ عام، إذا ارتفعت درجة حرارة الأرض بمقدار ٢ إلى ٣ درجات، فإن هذا يعني ارتفاع منسوب مياه البحر، وملايين البشر في مصر وبنغلاديش سيكونون تحت الفيضانات، وهولندا قد تغرق. لماذا تستثمر هولندا مليارات اليوروهات إذا كان كل هذا محل تساؤل؟ لأنه لا يوجد شك بين الآلاف من العلماء في العالم». ألبرت، وهو شخص مؤمن، يريد أن يختم برسالة من الرمبام (الحاخام موسى بن ميمون). وكما يقول «يجادل الرمبام بأنه يجب على كل شخص أن يفترض أنه في أي لحظة معينة، يكون العالم بأسره متوازنا من حيث الأعمال الصالحة والأفعال السيئة، والعمل التالي الذي يجب تحديده هو عملي أنا - هل سيكون عملا جيدا أم عملا سيئاً؟ لذلك وفيما يتعلق بالتلوث البيئي وتغير المناخ، فإن مساهمة كل واحد منا تحدد وتفرق، وعلى كل واحد منا أن يرى نفسه مسؤولاً عن الوضع الحالي».

القانونية تميل عادة إلى أبعد من ذلك، مستشهداً بمثاليين محليين: «على سبيل المثال، حملة بلدية تل أبيب ضد استخدام سيارة خاصة، أو الحرب على مصانع التلوث في حيفا. وكذلك استخدام سيارة خاصة، فقد يؤدي إقالة آلاف العمال في حيفا والحد من استخدام سيارة خاصة في تل أبيب إلى مزيد من الضرر».

باحث نقدي: الادعاء بأننا قليلو التلويث غير أخلاقي!

بين الذين يجدون صعوبة في سماع هذه الحجج البروفسور بنحاس ألبرت، وهو محارب قديم في أبحاث المناخ في إسرائيل. يركز ألبرت، المتخصص في علوم الغلاف الجوي في الجامعة العبرية، على بحثه حول التغيرات المناخية المتوقعة في القرن الحادي والعشرين، ويدرس آثار الإنسان والمدن الكبرى على المناخ. ويقول غاضباً: «إن الادعاء بأننا صغيرون وملوثون قليلا هو ادعاء غير أخلاقي... نحن في نهاية المطاف نضم عددا من الشركات الرائدة في العالم، حيث يتراوح انبعاث ثاني أكسيد الكربون لكل شخص، ما بين ١٠ إلى ١٢ طنًا، وهو واحد من أعلى المعدلات في العالم. وعلى الرغم من أنها ليست ١٨ طنًا مثل الولايات المتحدة، إلا أنها بعيدة جداً عن ربع طن. كما هي الحال في الهند. حجة غرشيوني حول مصانع تلوث حيفا تتلخص في القول: أي شخص يتحدث عن مصانع تلوث حيفا بهذا الشكل يظهر وقاحة غير عادية. يمكن بواسطة إجراءات حكيمة إيجاد عمل لأي شخص سيتم فصله من المصانع عند إغلاقها، لكن الضرر الذي يلحق بصحة مئات الآلاف من الأشخاص، كل لحظة، كل يوم، عظيم للغاية. وتظهر أحدث الدراسات بصرحة أن الإصابة بالسرطان في المناطق المعرضة للانبعاثات من تلك المصانع في منطقة حيفا مرتفعة بشكل خاص».

هي دولة سياسية للغاية، الجمهور هو حيوان فضولي ونشط. ربما لا يذرع الجمهور من المشاكل البيئية على وجه التحديد بسبب طابع تغطيتها. تحذيرات مثل: نحن في انهيار مناخي رهيب وإذا لم نتحرك على الفور فبعد عشر سنوات سنضيع، هي تحذيرات تؤدي لنتيجة عكسية - هذه هي الأشياء التي تجعل الجمهور ينام، لأن الجمهور يرى الأشياء ويقول: لا اعتقد ذلك، أنت لم تقنعني. ينظر الناس إلى الاربع ويدركون أن هذا نداء موجه للعاطفة وليس منطقياً. يجب أن يكون دور الإعلام واحدا ووحيداً- التحقق من البيانات، لأنها مشكلة علمية- تكنولوجية».

يتم تعزيز حجج العلمية لشفيف ودوبي ضد حملة الاحتباس الحراري من قبل هيلل غرشيوني، طالب دكتوراه في فوروم يدعى «كوهيلت». غرشيوني هو مدوّن متدين يميني ينشر مقالات في وسائل الإعلام بشكل دوري، وغالباً في مواقع دينية. ويعتبر كاتباً مؤثراً على الشبكات الاجتماعية. لديه نظرة نيوليبرالية واضحة للعالم، بحجة أن إسرائيل كدولة ليس لها أي تأثير على مناخ الأرض. يقول: «ادعائي بسيط للغاية: بغض النظر عن رأيك في ظاهرة الاحتباس الحراري والتأثير البشري وقدرتنا على وقف الاحترار العالمي، ليس لإسرائيل أي تأثير على المناخ، لذلك من السخف أن تجمع موارد خاصة أو تحظر منتجات معينة أو تقيد أشخاصا بكل الطرق، وأن تستثمر في الطاقة المتجددة. نحن صغيرون لدرجة أنه ليس لنا أي تأثير. بالنسبة لي، فإن محاولة وقف الاحترار العالمي مماثلة لمحاولتنا وقف دوران الكرة الأرضية، فكم بالأحرى في إسرائيل، حيث ليس لدينا أي تأثير على هذا الأمر، لذلك، من المنظور المحلي، يجب ألا نثقل بأي شكل من الأشكال على دولة إسرائيل ومواطنيها في كل ما يتعلق بمكافحة الاحترار». ويعتقد غرشيوني أن الأنظمة

عام ٢٠٠٨. إنه يظهر دون أدنى شك أن الشمس لها تأثير أكبر بكثير مما تزعمه الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، لكنها ببساطة تتجاهلها لأنها غير ملائمة لها. أصبح مفهوم الأخضر نوعا من الدين. أنا لست أخصائياً اجتماعياً ولا أخصائياً نفسياً، ولا أفهم لماذا يتصرف الناس بهذه الطريقة، لكن في الحقيقة، نشأت في منزل يعتمد الطاقة الشمسية وما أنني كنت طفلاً صغيراً، فأنا على دراية بحفظ الطاقة والبيئة وهذا جزء من نظرتي للعالم. لذلك أنا أؤيد أسلوب الحياة الأخضر، كما أنني لا أعتقد أننا سنواصل حرق الوقود الأحفوري لفترة طويلة لأنه ستكون لدينا مصادر طاقة أرخص».

باحث: ربما لا يذرع الجمهور من المشاكل البيئية بسبب طابع تغطيتها الإشكالي

كما قدمت حجج مماثلة من قبل الكيميائي البروفسور جوثان دوبي من قسم الكيمياء في جامعة بن غوريون: «الصحافة مليئةً بالحقائق الخاطئة عن الأمازون. الأمازون يحترق، وهذا سيء حقاً، ولن تكون سعيداً برؤية الغابات تحترق. أتمنى أن نبقها كما هي. ولكن تشير الأرقام إلى أن هناك انخفاصاً كبيراً في إزالة الغابات وفي عدد الحرائق - وهذا العام أقل من النصف مقارنة بالحرائق في الأعوام ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ و ٢٠١٢. على عكس ما يزعم، فإن غابات الأمازون لا توفر أبدا الأكسجين، إنه نظام مغلق - فهناك حيوانات ونباتات تعمل على تحريك الأكسجين واستخدامه. هذا هو الواقع العلمي. لن تختنق بسبب حرائق الأمازون». يعترض دوبي أيضاً على الزعم بأن الجمهور الإسرائيلي غير مبال نسبياً بالخطاب البيئي، مقارنة بالجمهور في الدول الأخرى: «الجمهور الإسرائيلي ذكي مثل أي جمهور آخر ومهتم، وخاصة في إسرائيل التي

صدر عن « مدار »

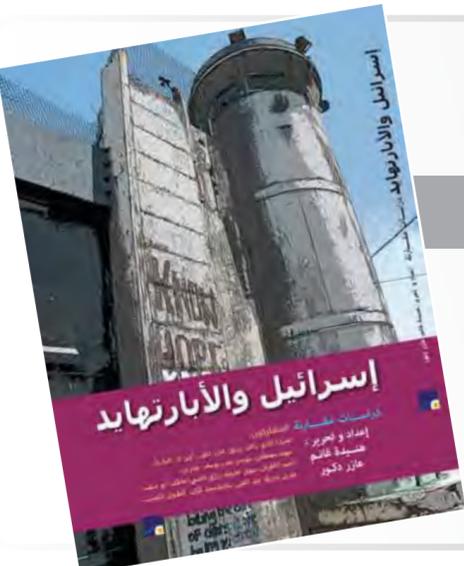
المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

إسرائيل والأبارتهاب

إعداد وتحضير:

هنيدة غانم

عازر دكور



احتمالات تماسك أو انشقاق كتلتي «أزرق أبيض» والليكوود

تماسك الليكوود مرتبط ببقاء نتניהو على رأسه احتمالات الانشقاق في «أزرق أبيض» باتت أضعف من التي ظهرت بعد انتخابات نيسان*



(أفب)

كحول لافان.. أسباب متزايدة للتماسك.

وشراكتهم السياسية هي أقوى لكل واحد من الأحزاب، خاصة بعد بلورة برنامج سياسي يميني، يتيح لهم التعايش معه، إذ لم يذكر البرنامج حل الدولتين، من جهة، ولا «أرض إسرائيل الكاملة»، من جهة أخرى، ولكن البرنامج ينص على ضم كل الكتل الاستيطانية، وسريان ما تسمى «السيادة الإسرائيلية»، على كل الإسرائيليين في يهودا والسامرة»، بقصد المستوطنين في المستوطنات الواقعة خلف جدار الاحتلال.

ولهذا، وخلافا لما ظهر بعد انتخابات نيسان، فإن احتمالات حدوث انشقاق في هذا التحالف باتت أضعف من ذي قبل، خاصة إذا بقي نتניהو في قيادة الليكوود، لأن جميع أحزاب تحالف «أزرق أبيض» متفقة على عدم المشاركة في حكومة يتزاسها نتنهاو.

تمرد الأخير على شريكه السابق، كان يدور حديث عن أنه من الصعب رؤية تحالف «أزرق أبيض» ينهي الولاية البرلمانية متماسكا، فهو يضم ثلاثة أحزاب، وفي مقدمة القائمة ثلاثة رؤساء أركان سابقون، إضافة إلى زعيم حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد.

وفي هذا التحالف خليط سياسي؛ في بعض نواحيه سيكون خليط صداميا، فالحزب الأصغر في هذا التحالف، «تلم» وله ٤ نواب، أسسه ويتزاسه وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون، وهم جميعا من قلب اليمين الاستيطاني المتطرف، ويعلون من أبرز المتمسكين بما تسمى «أرض إسرائيل الكاملة» ومعها الباحث اليميني يوزغ هندل وغيرهما.

أما حزب «يوجد مستقبل» المنصاع لرئيسه لبيد، فيطغى عليه الطابع اليميني، واليميني العنصري، وكتلة هذا الحزب شاركت في الولاية العشرين قبل السابقة،

طرحت مسألة مدى تماسك كتلة «أزرق أبيض» وأيضا الليكوود من جديد بعد انتخابات أيلول، على ضوء التعقيد الكبير الذي ظهر من نتائج تلك الانتخابات. فمسألة تماسك «أزرق أبيض» كانت موضع شك بعد انتخابات نيسان، على ضوء ما ظهر وكان لبنيامين نتنهاو أغلبية مطلقة فورية، مع أفغدور ليبرمان. أما اليوم، فإن إعادة الانتخابات أوضحت لقادة «أزرق أبيض»، أن تحالفهم مجد بشرط استمراره، في حين أن استمرار تماسك الليكوود مشروط ببقاء نتنهاو على رأسه.

في هذه المعالجة نستعرض الاحتمالات في كل واحدة من الكتلتين.

الليكوود

منذ ١٤ عاما، وبشكل متواصل، يحكم بنيامين نتنهاو قبضته على حزب الليكوود، وبشكل غير مسبوق في تاريخ الأحزاب الإسرائيلية، وبالذات في الحزبين التاريخيين، فجميع أن قبله تزعم الحركة مناخيم بيغن، على مدى ٣٤ عاما، إلا أنه كان شخصية تاريخية مؤسسة، ومرجعته مؤسسات الحزب، يحكمها فكر عقائدي واضح المعالم. فقد كان بيغن زعيما لحركة حيروت، منذ نهاية سنوات الأربعين، وفي العام ١٩٧٣ أقامت الحركة حزب الليكوود الحالي، مع أحزاب صغيرة انصهرت فيه، ورغم تلك الرعاية المتواصلة، إلا أنه من حول بيغن كانت شخصيات تاريخية أخرى مؤسسة، وذات وزن سياسي.

أما نتنهاو فقد عمل خلال السنوات الماضية على تصفية التيار السياسي العقائدي في الحزب، وشخصيات لها اسمها وحضورها في الحلبة الإسرائيلية، وبضمن ذلك عمل على إبعاد كل منافس له، أو من كان يفكر بمنافسته في رئاسة الحزب، ولهذا فإن كل انتخابات لرئاسة الحزب على السنوات الـ ١٢ الأخيرة، كانت أشبه بمسرحية، ومهمة نتنهاو فيها أن يحصل على ما يزيد عن ٨٠٪ من الأصوات. وهذه السطوة المطلقة على الحزب، لم تبق في الحزب شخصيات ذات وزن، بل إن كل الشخصيات التي ترد أسماؤها كمرشحة لخلافة نتنهاو في رئاسة الحزب، هي مجرد شخصيات ظل، لا تجرؤ على منافسة نتنهاو، وكلها تقريبا تعلن أنها ستتنافس على رئاسة الحزب بعد نتنهاو.

ولكن قبل أقل من أسبوعين، أطلق نتنهاو بالون اختبار، كعادته، بأن أعلنت «مصادر من حوله» نيته إجراء انتخابات سرعية لرئاسة الحزب، وعلى الفور أعلن النائب غدعون ساعر عن استعداده لخوض المنافسة، وفي اليوم التالي أعلنت ذات «المصادر» أن ما يقصده نتنهاو هو جمع المجلس العام للحزب، الذي يضم قرابة ٤ آلاف عضو، لطب تجديد الثقة به، على ضوء تعثر تشكيل الحكومة الجديدة.

وفي خلفية ما يطرحه نتنهاو من خلال «المصادر»، أن

«أزرق أبيض»

بعد انتخابات نيسان، التي أفرزت ٦٥ مقعدا لصالح الليكوود وشركائه، بمن فيهم حزب أفغدور ليبرمان، وقبل

هل بدأ «تمرد دولة تل أبيب»؟

بلدية تل أبيب تقرّ تسير حافلات مواصلات عامة أيام السبت مجاناً!

البلدية تقرّ أن يكون السفر مجانياً على حساب ميزانيتها كي تتجنب الحصول على ترخيص من وزارة المواصلات اتصالات بين المدن المتشابكة مع تل أبيب لتوسيع حلقة المواصلات العامة* التمرد الجزئي على المواصلات العامة لا يطال حالياً الحركة التجارية التي تواجه قيوداً متشددة في أيام السبت*

من المتوقع أن تنشر بلدية تل أبيب خلال الأسابيع القليلة المقبلة عطاء لتسيير حافلات المواصلات العامة في أيام السبت والأعياد اليهودية، وذلك في تحد واضح لقوانين وأنظمة الإكراه الديني، التي تمنع المواصلات العامة في المدن والبلدات اليهودية في أيام السبت والأعياد اليهودية، ومن أجل تجاوز عقبة القوانين، فإن الحافلات ستعمل مجاناً، كي لا تكون متصعبة لتعليمات وزارة المواصلات.

وبموازاة ذلك، أعلنت البلدية أنها شرعت باتصالات مع بلديات المدن الواقعة بجوار مدينة تل أبيب، من أجل توسيع حركة المواصلات العامة، كي تجمع الركاب من هذه المدن، التي تشكل «متروبولين»، تل أبيب، وإيصالهم إلى أماكن الترفيه على أنواعها، وبشكل خاص إلى شواطئ البحر وغيرها.

ومسألة المواصلات العامة في أيام السبت والأعياد اليهودية، هي أحد الملفات الأكثر سخونة في مسألة قوانين وأنظمة السبت، ومعها في ذات مستوى السخونة قضية فتح المحال التجارية في مثل هذه الأيام، وعلى مر السنين، تدور معركة بين البلديات ذات الطابع العلماني، وكل الحكومات، من أجل تسيير مواصلات عامة، خاصة بين الأحياء الفقيرة وذات المستوى المعيشي المتدني، وبين مناطق الترفيه، إلا أن كل المحاولات لتغيير الأنظمة القائمة باءت بالفشل، ولا يبدو أنها ستجد حلاً لها، في ظل ارتفاع نسبة المتدينين في الكنيست، وفي الحكومات.

وحظر المواصلات العامة أيام السبت، الذي يبدأ من مغيب شمس يوم الجمعة، وحتى اكتمال الظلام مساء يوم السبت، مفروض كقرارات للشركات شبه الرسمية، التي تشغل خطوط المواصلات العامة، إذ لا يوجد قانون رسمي يحظر المواصلات العامة أيام السبت، ولكن هناك اتفاق غير مكتوب بين الحكومة والسيارات الدينية، وخاصة المتزمتة منها، منذ العام ١٩٤٨، يقضي بعدم تسيير المواصلات العامة.

وعادة تبقى الشوارع والطرق مفتوحة في جميع المدن والبلدات اليهودية، باستثناء شوارع قليلة جدا في المدن الكبرى، إما أنها تمر في حي كله من المتدينين المتزمتين، أو أنه يقع في الحي الكنيست

الأكبر في تلك البلدة، ويمكن مشاهدة حظر كلي لحركة السير من حافلات وسيارات خاصة، في مستوطنات يسكنها المتزمتون فقط، مثل موديعين عيليت وبيتار عيليت والعداء وبعض أحياء القدس.

وقبل عامين شرعت جمعيتان تناهضان حظر المواصلات أيام السبت، في تسيير خطوط في المدن الكبرى، من أجل مساعدة من ليس لديهم سيارات ذاتة، وحتى الآن يوجد ١٠ خطوط. وسارع وزير المواصلات في حينه، إسرائيل كاتس، للإعلان عن عزمه سن قانون أو أنظمة من شأنها أن تمنع جمعيات خاصة من تسيير حافلات في أيام السبت، إلا أن هذا لم يتم حتى الآن.

واستناداً للوضع القانوني القائم، ومن أجل أن لا تحتاج بلدية تل أبيب للحصول على تراخيص من وزارة المواصلات، فقد أعلنت أن استخدام الحافلات سيكون مجانياً، وأن كلفة تشغيل هذه الحافلات في أيام السبت، سيكون ١٢ مليون شيكل سنوياً، ما يعادل ٣٫٤ مليون دولار، ومن شأن هذه الميزانية أن تصل إلى حوالي ١٤ مليون شيكل، ما يعادل ٤ ملايين دولار، بتشغيل الحافلات أيضاً أيام الأعياد اليهودية، التي تسري عليها أنظمة السبت اليهودي.

وحسب ما نشر، فإن الحافلات ستعمل في خمس خطوط تجمع الركاب مجاناً من العديد من الأحياء، ومعظمها في وسط وجنوب تل أبيب، وتقود المسافرين نحو مراكز الترفيه، ومراكز حيوية أخرى، وكما ذكر، فإن السفر سيكون مجاناً، وستبدأ حركة المواصلات من مساء يوم الجمعة حتى الساعة الثانية من فجر السبت، ومن الساعة التاسعة صباح السبت، حتى ساعات بعد ظهر اليوم ذاته، وقال تقرير لصحيفة «ذي ماركر» أن بلدية تل أبيب شرعت باتصالات مع بلديات مدن متصلة ومتشابكة مع مدينة تل أبيب، وبشكل خاص المدن ذات الطابع العلماني، وحيث لا يشارك متدينون في ائتلاف المجلس البلدي، وأعلنت غالبية هذه المدن عن موافقتها على المشاركة في هذا المشروع، خاصة وأن بعض هذه البلديات تقوم منذ فترة بتسيير حافلات من أحياء محددة إلى نقاط ترفيه، ما يعني أنه حينما يدخل هذا الترتيب حيز التنفيذ خلال العام المقبل، فقد يكون أشبه بحالة تمرد على الوضع القائم، في منطقة تل أبيب،

في عشرينات القرن الماضي، كان يدور حديث عن أنه من الصعب رؤية تحالف «أزرق أبيض» ينهي الولاية البرلمانية متماسكا، فهو يضم ثلاثة أحزاب، وفي مقدمة القائمة ثلاثة رؤساء أركان سابقون، إضافة إلى زعيم حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد.

وفي هذا التحالف خليط سياسي؛ في بعض نواحيه سيكون خليط صداميا، فالحزب الأصغر في هذا التحالف، «تلم» وله ٤ نواب، أسسه ويتزاسه وزير الدفاع الأسبق موشيه يعلون، وهم جميعا من قلب اليمين الاستيطاني المتطرف، ويعلون من أبرز المتمسكين بما تسمى «أرض إسرائيل الكاملة» ومعها الباحث اليميني يوزغ هندل وغيرهما.

أما حزب «يوجد مستقبل» المنصاع لرئيسه لبيد، فيطغى عليه الطابع اليميني، واليميني العنصري، وكتلة هذا الحزب شاركت في الولاية العشرين قبل السابقة،

في عشرينات القرنين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان. فهذا الحزب هو المبادر لاحتجاز أموال الضرائب الفلسطينية، رغم أنه كان في المعارضة، ولكن فيه أيضا عدد قليل من النواب المحسوبين أكثر على ما يسمى «اليسار الصهيوني».

والحزب الثالث، «مناعة لإسرائيل»، الذي أسسه رئيس الأركان الأسبق بيني غانتس، هو أيضا يضم خليطاً سياسياً، وقسم من نوابه من ذوي الرتب العالية بالأجهزة العسكرية والأمنية والاستخباراتية، وقسم من نوابه ما تزال هويتهم السياسية مجهولة، وعلى أساس هذه التركيبة، كان الاستنتاج بأنه تحالف لن يصدد كثيراً.

إلا أن إعادة الانتخابات، والنتائج التي أظهرت هذا التحالف كمنافس جدي لليكوود، رغم ضعف إمكانياته لتشكيل الحكومة، من المفترض أن تعيد حسابات كل واحد من الأحزاب الثلاثة، بمعنى أنهم أيقنوا أن تحالفهم

الأسبوع الماضي، وبات في كتلة من ٤ نواب، ومن الصعب إسناد حقيقتين وزاريتين لها.

مراحلياً الحركة التجارية باقية على حالها

في مقابل قرارات التمرد الجزئي على حركة المواصلات العامة، تبقى قضية الحركة التجارية الحارقة بذات المستوى عالقة، وواحد من أكبر العوامل التي تقف أمام الحركة التجارية هي محلات بيع الأغذية، بمعنى شبكات التسوق والبقالات، التي تعتمد على بيع البضائع وفق أنظمة «الحلال» في الشريعة اليهودية، ففتح المحال في أيام السبت اليهودي يسقط الحلال عن المحل وكل محتوياته.

وهناك عدد محدود جدا من المحال التجارية للأغذية التي تفتتح أبوابها أيام السبت، ولكن في مناطق محددة في بعض المدن، ووفق تراخيص خاصة، ولكن هذه المحال لا تحسب بضائعها حلالاً، وكذا بالنسبة للمطاعم ومحلات الطعام السريع التي تفتتح أبوابها أيام السبت، ولكن عدا هذه المحلات، هناك محلات تجارية لبضائع لا علاقة لها بالحلال، وتسري عليها أنظمة الإغلاق في أيام السبت، وقبل سنوات قليلة، سنت بلدية تل أبيب قوانين خاصة بها تفسح المجال أمام عدد أكبر لمن المحلات التي تفتتح أبوابها أيام السبت، ولكن بعد كسر وفر مع الحكومة، وصل الأمر إلى المحكمة العليا، التي جاء قرارها ضابياً.

وعلى ضوء هذا الوضع، أقر الكنيست في مطلع العام ٢٠١٨، وبضبط من كتلتي «الحريديم»، ومعها أيضا الليكوود وكتلة «البيت اليهودي» في حينه عن التيارات الدينية الصهيوني، قانونا يقضي بتشديد التعليمات لإغلاق الحوانيت، خاصة البقالات، أيام السبت، إذ يمنع القانون وزير الداخلية صلاحية الموافقة والرفض على قوانين بلدية مساعدة، بشأن فتح المحال التجارية أيام السبت، وهو ما من شأنه أن ينتقص من صلاحيات البلديات، ورغم أن الحكومة ادعت أن القانون لن يغير من الوضع القائم شيئاً، إلا أن مجرد الحفاظ على الوضع القائم يعني عدم تحسنه في اتجاه العلمانيين.

وينص القانون على أن كل القوانين البلدية المساعدة، بمعنى التي تقرها المجالس البلدية ومدنها، وفق القانون

مستقبل أصعب للعلمانيين

يشار إلى أن نتائج انتخابات أيلول الماضي أسفرت عن دخول ٣٧ نائباً متديناً، ١٧ من المتزمتين «الحريديم»، ٢٠ من التيار الديني الصهيوني، وهذه إحصائية شبيهة بانتخابات نيسان العام الجاري، التي دخل فيها ٣٩ نائباً متديناً، من بينهم ٢٢ من التيار الديني الصهيوني، والباقي من الحريديم، ولكن ليس هؤلاء وحدهم، بل سيظهر لاحقاً عدد من النواب المحافظين، المؤيدين لقوانين الإكراه الديني، في حين أن عدد المتدينين في انتخابات ٢٠١٥ بلغ ٢٣ نائباً.

كذلك بينت النتائج أن ٣٠ نائباً من أصل ٥٥ نائباً لليكوود وشركائه الفوريين هم من المتدينين، وهذا يقول الكثير بشأن طابع الحكومة المقبلة، إذ لا يمكن لأي حكومة أن تكون مستقرة من دون ولو جزء من المتدينين. كذلك، حتى لو تم حل الكنيست مجدداً وجرى التوجه لانتخابات ثالثة، فإن هذا المشهد لن يتغير كثيراً، ما يعني أنه سيكون من الصعب على العلمانيين تحقيق تغيير قانوني في كل ما يتعلق بعلاقة الدين بالدولة.

المواطنون الفلسطينيون ضد الجريمة المنظمة وفوضى السلاح:

وحده الاحتجاج دفع الحكومة والإعلام والرأي العام في إسرائيل إلى بدء التعاطي الجدي معهم



(أفب)

فلسطينيو الداخل يخرجون ضد العنف.

ثلاثة مصادر رئيسية: السرقات من الجيش الإسرائيلي، التهريب من الأردن والتصنيع في الضفة الغربية. كما تصل أسلحة أخرى مصدرها السرقات من المنازل والسيارات. في حزيران ٢٠١٧ أُنقذ على تشكيل وحدة مشتركة للشرطة العسكرية وشرطة إسرائيل للقضاء على ظاهرة سرقة الأسلحة من الجيش الإسرائيلي، حتى شباط ٢٠١٨ لم يكتمل تشكيل هذه الوحدة بعد، كما يؤكد.

وهو يهزم بأن «التعاون بين جميع الجهات ذات العلاقة في الشرطة في موضوع الأسلحة في المجتمع العربي تشوبه النواقص والعيوب، فمثلاً يعمل كل لواء على هذا الموضوع بشكل منفصل؛ ليس هناك نقل منظم للمعلومات بين الوحدات المركزية في الأولوية وبين مراكز الشرطة؛ ليس هناك نقل منظم للمعلومات الاستخباراتية بين الوحدات المركزية نفسها وبين الوحدة المركزية في لواء يهودا والسامرة على الرغم من أنه قد تم تعريفه على أنه «مصدر للإجرام». يؤدي انعدام التعاون التام إلى فقدان المعلومات الاستخباراتية، كما أن هناك حالات تعاملت فيها وحدات شرطة مختلفة مع الأهداف الاستخباراتية نفسها وفي الوقت نفسه».

كذلك، فقد وثق بحث أجراه معهد الأبحاث في الكنيست في آذار ٢٠١٨ معطيات تعترف بها الشرطة وتشير إلى أنه في ملفات التحقيق في جرائم ذلك فقدان الشرطة الأول: لماذا يتم فعل ذلك بشكل متعمد؟ وأجابه عنها كانت الضحية من العرب. هذه النسبة أعلى قليلاً من نسبة الضحايا العرب في مجمل جرائم القتل (١٤٪). من مجمل الملفات في تلك الفترة التي كانت فيها الضحية من العرب، ٤٥٪ هي ملفات قيد التحقيق في الشرطة. بينما نسبة الملفات التي كانت قيد تحقيق الشرطة من مجمل الملفات بين اليهود كانت ٣١٪، ما يعني أن ملفات اليهود حظيت بمعالجات أسرع. وهذه المعطيات أعاد تأكيدها قسم التحقيقات داخل الشرطة نفسها، قبل أسابيع!

منع حوادث إطلاق نار داخل بيوت، لكنها لم تمنع الجريمة المنظمة. تتعدد مختلف المزايم الحكومية والبوليسية الساعية للتدخل من المسؤولية، على الرغم من أن رفوف المؤسسات الرسمية لدولة إسرائيل تحمل تقارير تصف بالتفصيل شكل انتشار هذا السلاح ومصدره - الجيش غالباً - بل تحفل الحكومة والمسؤولية عن ذلك، ويورد تقرير لمراقب دولة إسرائيل معطيات مصدرها الشرطة عن الجريمة، ووفقاً لها «فإن نسبة السكان العرب المتوزطين في جرائم العنف الجسدي أكبر بضعفين من نسبتهم من مجمل السكان، ونسبة المتوزطين في جرائم القتل أعلى بضعفين ونصف ضعف. ظواهر إجرامية أخرى تبرز في الوسط العربي هي الحيازة غير القانونية للأسلحة أيضاً، مثل: البنادق، المسدسات، القنابل اليدوية، قنابل الصوت والعبوات الناسفة، وكثيرة حوادث إطلاق النار والتخريب التي تهدد حياة المواطنين».

وفقاً للتقرير الرسمي: بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦ كانت نسبة مخالفات إطلاق النار لدى المواطنين في المجتمع العربي أعلى بـ ١٧,٥ ضعف من نسبة المخالفات نفسها لدى المواطنين اليهود. نسبة المصابين من المواطنين العرب من جراء حوادث العنف التي استخدمت فيها الأسلحة أعلى بـ ١,٩ إلى ١٢ ضعف من نسبة المصابين من جراء أحداث عنف كهذه في أوساط أخرى من المجتمع الإسرائيلي. وبلغ عدد ضحايا العنف في المجتمع العربي منذ عام ٢٠٠٠ وحتى تشرين الثاني ٢٠١٧ حوالي ١٣٦ رجلاً وامرأة.

الشرطة نفسها تكشف: الملفات عولجت أسرع حين كانت الضحية من اليهود

من المسؤول؟

يؤكد مراقب الدولة الإسرائيلية رسمياً على أن «انعدام التنسيق والتعاون بين وحدات الشرطة وبين قوات الأمن والشرطة» هو بين النواقص الأساسية التي خلص إليها حيث أن معظم الأسلحة تصل إلى المجتمع العربي من

تقرير نشرته «هآرتس» جاء فيه أن الشرطة استثمرت في عملية لجمع السلاح قامت بها في ٢٠١٧ نصف مليون شيكل - ومعظمها في الإعلانات، ولكن في نهايتها تبين أنها حققت فشلاً ذريعاً. لقد تسلمت للشرطة ثلاث قطع سلاح و٢١ أداة قتالية أخرى فقط. هذه المعطيات لم تمنع الشرطة من إعادة تكرار العملية، على خلفية احتجاج الجمهور العربي ومطالبة قادته بإخراج السلاح من الشوارع، ولكن الناس الذين يملكون السلاح غير القانوني لن يتطوعوا لتسليمه.

يتساءل الصحفي عما إذا ربما كانت الشرطة تعرف عدد قطع السلاح غير القانوني الموجودة في القرى العربية، وحسب تقديرات أولية الحديث يدور عن مئات آلاف البنادق والمسدسات والوسائل القتالية. هذه المرة تخطط الشرطة ووزارة الأمن الداخلي لزيادة ميزانية الدعاية التي ستوظف في وسائل الاعلام المتحدثة بالعربية وفي الشبكات الاجتماعية وفي اللافتات الكبيرة في الشوارع - لغرض الدعوة لتسليم قطع سلاح. ونقل عن مصدر «كبيرة» في وزارة الأمن الداخلي اعترافاً مفاده أن احتمال نجاح العملية ضئيل جداً. بكلماته: «من لديه سلاح غير قانوني هم الخارجون على القانون، وهم لن يتطوعوا لتسليمه».

ويقدر الصحفي: يبدو أنهم في الشرطة يمهدون لفش العملية، ويوجهون إصبع الاتهام لرؤساء السلطات المحلية العربية حتى قبل بداية العملية. مصدر كبير في الشرطة قال إن «رؤساء السلطات الأساسية في الوسط العربي يرفضون بشدة التعاون، فكيف إذا بعد ذلك يريدون أن يأتي الجمهور ويسلم لنا السلاح؟». حسب هذا المصدر «بدون تعاون من قبلهم، وبالأساس بدون تصريح واضح من ناحيتهم، يصعب العمل».

هذه الحجّة، وكان سبب المشكلة أن المواطنين العرب لا يقومون بـ«واجب الوشاية» بمن يجوز سلاحاً غير مرخص، يرددها سياسيون وإعلاميون بارزون أيضاً. الغاية الواضحة لترويج هذه المزاعم هي اتهام المجتمع العربي بالمسؤولية وتنظيف ساحة الشرطة من خيانتها الجلية للقيام بواجبها الذي ينص عليه القانون في مكافحة الجريمة وحيازة السلاح. يكفي فقط أن يتخيل المرء ما كان سيحدث لو تم تعريف السلاح «أمني» بدلاً من «جنائي»!

رؤساء المجالس والبلديات العربية يردون على تلك المزاعم ويؤكدون في مقابلات أجراها معهم الصحفي المذكور أنه «ليس من وظيفتنا جمع السلاح، بل هذا وظيفة الشرطة، كما يقول التقرير، وهم يشددون على أنه «لا حاجة إلى أي عملية خاصة، هذا مضمية للوقت، فهو لم ينفج في السابق ولن ينجح في هذه المرة أيضاً. هل تريد الشرطة جمع السلاح؟ فلتتفضل، لتقم بالتفتيشات ومنع التهريب، فلتفعل ذلك فقط».

الشباب الذي اشترى بندقية هل سيتطوع ليسلمها للشرطة؟

رئيس اللجنة النظرية لرؤساء السلطات المحلية، مضر يونس، الذي يتراس مجلس بلدة عرعة، اقتبس في التقرير بقوله: «كل هذه العمليات غير حقيقية. الشباب الذي اشترى بندقية إم١٦ بـ ٤٠ ألف شيكل هل سيتطوع ليأتي ويسلمها للشرطة؟ لن يأتي أحد ويتطوع لتسليم سلاحه، ومن يعتقد ذلك فهو لا يفهم الواقع. الشخص الذي بحوزته سلاح ولا يستخدمه، سيدفعه ببساطة في أرضه الخاصة، هذه العمليات يمكن أن تعمل ربما لدى خريجي الجيش في المجتمع اليهودي الذين عثروا على ذخيرة أو مخازن سلاح، ولكنها لا تغيد في المجتمع العربي». يونس يؤكد أن هناك طريقة واحدة لجمع السلاح: «أن تدخل الشرطة لجمع السلاح ممن يملكه».

رئيس معهد الجريمة في الجامعة العربية، البروفيسور يادي حسيبي، قال إن «عمليات جمع السلاح تسير بشكل جيد في وسائل الإعلام، ولكن تأثيرها محدود، فلا يوجد أي بحث ربط مباشرة بين عمليات تسليم السلاح وانخفاض معدل الجريمة». الأبحاث التي أجريت حول عمليات مشابحة في دول أخرى، كالأرجنتين والبرازيل وأميركا وبريطانيا، وجدت أنها ساعدت على الأكثر في

كتب هشام نفاع:

جاء أسبوع ونيف من الجريمة المسلحة، أواخر أيلول - مطلع تشرين الأول الجاري، في البلدات العربية الفلسطينية داخل إسرائيل ليشكل ما يشبه القشة التي قصمت ظهر البعير. فعلى امتداد أسابيع سابقة، وشهور وسنين وقعت جريمة القتل تلو الجريمة بالسلاح، سقط قتلا و٨ نساء، وفي عام ٢٠١٥ الرعب وانعدام الطمأنينة أهل بلدات وأحياء باكملها، ولكن من دون أن يحدث ما يجب، وما جاء أخيراً، هبة شعبية عارمة ضد هذه الجرائم المقترفة بسلاح بات كالسرطان في انتشاره داخل مجتمع الفلسطينيين ممن يحملون المواطنة الإسرائيلية، ووسط ما يكاد يجمع عليه جميع الفلسطينيين وأحزابهم ومؤسستهم: تقاسم بوليسي مشتق من تقاسم حكومي مقصود ومشبهه يتجاهل الدم المسفوك بسلاح الجريمة الجنائية، لأنه دم عرب.

لقد نشأ تراكم أوصل الأمور إلى الذروة، خوفاً ونقمة وإحباطاً ثم غضباً واحتجاجاً، فقررت الهيئات التمثيلية للفلسطينيين في دولة إسرائيل وفي مقدمتها لجنة المتابعة العليا، إقالة حملة احتجاج استثنائية شملت الإضراب العام ومظاهرة قطرية (٣ تشرين الأول) لم يخف الداعون إليها ومنظموها لاحقاً ما يشبه المفاجأة من درجة التجاوب العالية معها، وكشف أن التربة لكثرة ما تسرب فيها من دماء، والأجواء الشددة ما احتقن فيها من غضب، قد أشعلت شرارة هائلة نسبيًا، يبدو أنها الكفيلة وحدها لو استمرت بإحداث الانعطاف المطلوبة.

معطيات مربعة!

لتوضيح الصورة، أفاد تقرير لمركز «أمان- المركز العربي للمجتمع الآمن» أن إجمالي عدد الضحايا العرب من يوم ٢٠٠٠/٧/٨ ولغاية ٢٠١٨/٥/٢ هو ١٦٦٣ ضحية. في عام ٢٠١٤ قتل ٦١ شخصاً من بينهم ٥٣ رجلاً و٨ نساء، وفي عام ٢٠١٥ بلغ عدد القتلى ٥٨ من بينهم ٤٤ رجلاً و١٤ امرأة، وفي عام ٢٠١٦ بلغ عدد الضحايا ٦٤ من بينهم ٥٤ رجلاً و١٠ نساء، أما في عام ٢٠١٧ فقد بلغ عدد القتلى ٧٢ من بينهم ٦٢ رجلاً و١٠ نساء، وفي عام ٢٠١٨ بلغ عدد القتلى ٧٥ من بينهم ٦١ رجلاً و١٤ امرأة، أما في العام ٢٠١٩ فقد بلغ عدد القتلى منذ بداية العام وحتى اليوم ٦٦ من بينهم ٥٥ رجلاً و١١ امرأة. عدد القتلى في شهر كانون الثاني هذا العام كان ٦، وفي شهر شباط ٥، وفي شهر آذار ٥ وفي شهر نيسان ٥ وفي شهر أيار ٧ وفي شهر حزيران ٦ وفي شهر تموز ١٠ وفي شهر آب ٩ وفي شهر أيلول ١٢. دور السلطات الإسرائيلية في تقاسم هذه الحال الدومية يعبر عنه تصريح مقتضب لوزير ما يسمى بـ«الأمن الداخلي» الإسرائيلي لجمال إدرا، والذي جاء بعد اندلاع الاحتجاج. هذا السياسي - الذي تتهمه كل الأحزاب والهيئات الفلسطينية بالتقاسم الإجرامي في مواجهة الجريمة المنظمة وفوضى السلاح اللتين فتحتا بالمواطنين العرب، بل هناك من وصفه بـ«الرئيس الفخري لهذه المافيا» - قال بمفردات عنصرية لإذاعة عبرية في القدس إن «المجتمع العربي عنيف جداً، هو مجتمع جداً جداً وألف مرة أخرى جداً عنيف (... الكثير جداً من النزاعات تنتهي هنا (أي بين اليهود - المحرر) بدعوى قضائية، أما هناك فيمتشقون سكيناً، ويمتشقون السلاح». وقرز أن «هذه هي الشيفرة الثقافية» لدى العرب.

القائمة المشتركة التي تجمع الأحزاب الفاعلة داخل المجتمع الفلسطيني ردت على هذه المزاعم بالقول: «بدلاً من أخذ المسؤولية عن أمن عموم مواطني الدولة، يفضّل إردان الاختيار وراء ادعاءات عنصرية وإلقاء المسؤولية على المغدورين. الجريمة في المجتمع العربي ليست نتيجة ثقافة عربية بل نتيجة عنصرية حكومية. الوزير يرفض الدفاع عن العرب في وجه منظمات الجريمة التي تحصل على السواد الأعظم من السلاح من الجيش».

للشرطة ميكالان حين تعامل مع جرائم قتل العرب

الوضع بالوقائع والمعطيات كشفه الصحفي يهوشوع براينز من خلال

المؤسسة الحاكمة العميقة تقول للمواطنين العرب عملياً:

تفضلوا بالقيام بدور الوُشاة حتى ننقذكم من السلاح والعصابات المنظمة!

الشارع مر أشخاص كثيرون وسيارات كثيرة ولم يلتفت أحد لعناصر الشرطة. الآخرون كانوا يتحدثون فيما بينهم عن هدف تلك الممارسات في القرية، وقد سجع أحدهم وهو يقول لزميله: هذا بصراحة من أجل مجرد استفزازهم، والثاني وافق على هذا الرأي. بعد ذلك سال الشرطي الأول: لماذا يتم فعل ذلك بشكل متعمد؟ وأجابه زميله: سياستنا مضروبة من الجذور. عندها قال الشرطي الأول: دعمهم يعيشون، يا أخي، أنت هنا مجرد تستفزهم فقط. بعد عدة دقائق توجه الشرطي الأول للشرطي الثاني قائلاً: يا أخي، أريد أن أسألك سؤالاً، ألا يتسبب ما فعله بالمزيد من المشكلات هنا؟ فأجاب الآخر: هذا هو الهدف. وسأل الشرطي الأول مرة أخرى: أن يتم خلق المزيد من المشكلات؟ وأجابه الآخر: نعم. بعد ذلك سمعا وهما يقللان من الخطر المائل من رشق الحجارة في القرية: «هذا ليس عملية إرهابية معادية. كل ما في الأمر هو رشق حجارة»، قال أحدهما. وقال الآخر: «بالنسبة لهم هذا لعب، هم لا يرشقون الحجارة من أجل التسبب بالإصابة».

السؤال الذي يجب أن يظل مثالا هو الذي يتناول هذا النفاق الهائل الذي يتحكم بجميع مفاصل حكم المؤسسة الإسرائيلية، حيث يتم التقاسم في تطبيق القانون على عصابات ومنظمات إجرام فلسطينية لأن سلاحها يهدد عرباً لا غير؛ ومن جهة أخرى يتم اختلاق روايات تحريضية عن تخيئة سلاح في الحرم القدسي لغرض تبرير جرائم رسمية قادمة كما يشتهي؛ وبين هذا وذاك تخطط الشرطة و خلفها الحكومة لاستفزازات منظمة لرفع مستوى لهيب النار، بما يخدم مخططات مكشوفة وأخرى خفية لمشروع الاحتلال الإسرائيلي - المشروع الأطول والأعلى تكلفة في تاريخ هذه الدولة!

واستفزاز تكلف الكثير من الميزاتيات والجهود، حين يتعلق الأمر بخدمة مشروع الاحتلال. وها هو الصحفي نير حسون قد كشف كيف تم توثيق رجال شرطة في بلدة العيسوية المحتلة وهم يتذمرون من أنه لا يوجد أي هدف للممارسات البوليسية في العيسوية عدا

في هذا التوثيق قال أحد رجال الشرطة لزميله: «هذا بصراحة مجرد استفزاز لهم، لماذا يتم فعل ذلك بشكل متعمد؟». والسياسي الواسع هو أن شرطة إسرائيل قامت خلال أشهر الصيف بعملية واسعة في العيسوية دخلت في أثنائها في كل يوم ظهراً قوات كبيرة من الشرطة إلى البلدة وقامت بدوريات ونصبت الكامائن وأقامت الحواجز وقامت بوقف السيارات وغابري سبيل من أجل الفحص - وبعد ذلك كان عناصر الشرطة يدخلون إلى القرية في الليل ويعتقلون مواطنين. وفقاً للصحافي: تم في هذه العملية اعتقال أكثر من ٣٥٠ شخصاً من سكان العيسوية. ولكن فقط نحو ١٠ أشخاص منهم تم تقديمهم للمحاكمة. في القرية قالوا إن هدف العملية هو استفزاز السكان وإن الشرطة تعمل بشكل استفزازي من أجل التسبب بالعنف. وقالوا أيضاً إنه قبل العملية وخلالها لم يتم رشق الحجارة في القرية عدا عن رشق الحجارة على القوات التي دخلت إلى القرية. هذه الأقوال سمعت أيضاً في فيلم قصير تم تصويره بواسطة كاميرا خاصة لأحد عناصر الشرطة في العيسوية في شهر نيسان، قبل بضعة أسابيع. في الفيلم القصير يظهر الشارع الرئيسي للعيسوية في منطقة المسجد الرئيسي في القرية. رجال الشرطة الذين تم سماعهم في الفيلم، وقفوا في المكان لبضع ساعات، وفي كل مرة كان أحدهم يظهر وهو يصوب السلاح، كما يبدو نحو سكان في الخلفية. في

إلى المسجد الأقصى عند احتدام الأوضاع، فإنهم يعرفون بأنهم لن يقفوا عندها أمام الشرطة بأياد فارغة فقط (... عندها سنسال أنفسنا كيف سمحنا بدخول السلاح إلى الحرم، ويجب أن نتذكر بأن كمية من يدخلون إلى هنا في لحظات الذروة تصل إلى مئات الآلاف في اليوم، ومن الصعب جداً فحص الجميع. ولهذا فاني اعتقد أن فرضية العمل يجب أن تكون بأنه يوجد سلاح في مخابئ في الحرم».

هذا السياسي اليميني يقوم من جهة بعملية تحريض من النوع الواطئ المعهود، لكنه يكشف من جهة أخرى أن السلاح الذي يخلق السلطات ويثير مخاوفها هو فقط الذي قد يصيب يهود، فما معنى هذا الكلام في ضوء إقرار كل الجهات ذات الصلة في المؤسسة الحاكمة بأن هناك مئات آلاف الأسلحة الجنائية في إسرائيل، وبأيدي جهات إجرامية؟ هل ما يحكم هو قانونية السلاح أم الخطر الذي يهدده؟ بل هوية المهتد؟ ويبدو أن الإجابة كاملة في السؤالين الأخيرين. فالسلاح الذي يهدد عرباً يمكن التسكوت عليه. بطبيعة الحال فإن السلطة الإسرائيلية جاهزة ومستعدة لبذل كل ميزانية مطلوبة وكل جهد مطلوب للعثور على السلاح الذي يعزف كـ «أمني» أو «إرهابي» لكن الأمر سيختلف تماما أمام مسدس أو بندقية مسروقة تهدد بسفك دم مواطن عربي خلال عملية تصفية حسابات مافيوزية، حين يكون متواجداً في مخبز أو بقالة أو ماراً في شارع عام. وهذه ليست أمثلة نظرية فقط.

شرطيان في العيسوية: ألا يتسبب ما

فعله بالمزيد من المشكلات؟ هذا هو الهدف!

ليس هذا فحسب، بل يتبين أن الشرطة تخطط عمليات ملاحقة

في جميع النقاشات والاجتماعات الرسمية والحوارات الإعلامية المفتوحة، هناك صوت واحد ثابت يتكرر، مفاده أن الشرطة عاجزة عن جمع السلاح غير المرخص من الأفراد ومنظمات الجريمة، لأن «المواطنين العرب لا يتعاونون معنا». فحتى قيام هذه السلطات الإسرائيلية بما ينص عليه القانون وسقطته هي، يكون مشروطاً بأن يدفع العرب ثمنًا، وبعملة «الولاء» سيء الصيت الذي لطالما حاول سياسيون على شاكلة أفيغدور ليبرمان ترويجه كشرط لكل شيء.

المؤسسة الحاكمة العميقة تقول للمواطنين العرب عملياً: تفضلوا بالقيام بدور الوُشاة حتى ننقذكم. وبعيدا عن المواقف المبدئية الرافضة لهذا الاضطرار ضمن أية معادلة قانونية ومعيارية في نسق ديمقراطي، فإن السؤال الأقصى أمام كل فرد هو عن خطر التورط مع جهات جريمة منظمة تقتصص بالرصاص كما يحلو لها ممن يخطر على بالها، لأن الشرطة الإسرائيلية متقاسمة ومشغولة بانتزاز العرب سياسياً مقابل تطبيق واجبها بحمايتهم من الجرائم الجنائية.

بيع اسمه «سلاح في الحرم القدسي»

هذا لا يمنع مثلاً من عضو الكنيست آفي ديختر، وهو رئيس سابق لجهز «الشاباك»، ووزير أمن داخلي سابق، من القيام بمحاولة لحرف كل النقاش عبر توجيه الأنظار إلى الحرم القدسي والزعم: هناك سلاح مخبأ فيه! «ديختر يقول في مقابلة لصحيفة «يسرائيل هيووم» إن «فرضية علمنا يجب أن تكون أنه يوجد سلاح في الحرم، على الشرطة أن تأتي مع التفكير بأنها قد تتفاجأ بسلاح ناري». لأي غرض، سألته الصحافي فرن: «إذا كان يوجد سلاح، فهذا في نظرم للتصدي لمحاولات فرض شيء ما عليهم لا يبرعون فيه. إذا أدوا غداً مثلاً إلى أن تدخل الشرطة

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY
TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة
موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook

http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube

http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يجاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي